مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٦٤٣**

الأربعاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد جانغ يشان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	سنغافورة	السيد ياب
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	كولومبيا	السيد فرنكو
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	موريشيوس	السيدة هوري - أغاروال
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2002/1126)

02-67731 (A)
0267731

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2002/1126)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أوكرانيا والدانمرك واليابان ويوغوسلافيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ساهوفتيش (يوغوسلافيا)، مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) والسيدة لوج (الدانمرك) والسيد موتوموري (اليابان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/1126، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

يستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية من السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. أعطيه الكلمة.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أعرض مشروع تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الذي عمم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وأن أقدم لأعضاء المجلس استكمالا للأحداث، وخاصة فيما يتعلق بنتيجة الانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وإذ أتناول أولا النتائج الرئيسية التي توصل إليها التقرير، فقد أستخلص أن حكومة كوسوفو بذلت جهدا موحداً لتحسين أعمالها وأنه حدث تقدم جوهري في الوزارات، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم. ولكن كانت هناك أيضا تطورات سلبية في هذه المجالات، خاصة استمرار وجود هياكل متوازية. وفي هذا الصدد، مما يؤسف له مقاومة الجمعية حتى الآن لإدراج جامعة ميتروفيتشا الشمالية في نظام التعليم العالي.

وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعاد السيد شتاينر مشروع قانون يتعلق بالتعليم العالي إلى الجمعية لمزيد من التداول، حيث أنه لم يكن مقتنعا بأن مصالح الجماعات غير ذات الأغلبية قد أُخذت في الاعتبار على النحو الواجب. وفي هذه الفترة، كما ورد في التقرير، أنشأت البعثة مجلسا

إقليميا مخصصا للتعليم يتألف من ممثلين لكل الطوائف، يكون مسؤولا بصفة مؤقتة عن الاضطلاع بمسؤوليات وزارة التربية في شمالي كوسوفو.

ويتوقف توطيد المؤسسات المستدامة على وجود إدارة عامة فعالة، لا يزال تعيينها بطيئا، ومتطلبات التدريب هائلة حقا. ولا يزال إضفاء الطابع المتعدد الأعراق على الإدارة المدنية تعترض سبيله العوائق، مثل الشواغل الأمنية، والتوترات بين الأعراق في مكان العمل، والقيود المفروضة على حرية الحركة ومحدودية مجموعة الأشخاص من مقدمي الطلبات المنتمين إلى طوائف الأقلية وتتوفر لديهم المؤهلات اللازمة.

وإذ أنتقل الآن إلى الحالة الأمنية، فإن المظاهرات التي أعقبت الاعتقالات التي جرت خلال الصيف لأعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو قد انحسرت، ولم تُستأنف مع بداية محاكمة عضوين سابقين من جيش تحرير كوسوفو اعتُقلا في وقت سابق من هذه السنة، متهمين بارتكاب جرائم ضد صرب كوسوفو في عام ١٩٩٩. وبينما يتزايد عدد الاعتقالات من هذا الطابع، أصبح مدى التخويف للشهود واضحا. وكما ورد في التقرير لا تزال الأحكام القانونية والموارد المادية الحالية غير كافية للتعامل مع هذه المشكلة، وخاصة من خلال برنامج فعال لحماية الشهود.

ومن المؤسف أنه حدث مزيد من الهجمات على أعضاء طائفة صرب كوسوفو. ففي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان هناك هجوم مستهجن على ٥٠ من صرب كوسوفو المسنين ذهبوا من أوسويان إلى بك للتسجيل لمعاشاتهم التقاعدية. واعتُقل حتى الآن خمسة من المشتبه فيهم.

وشهدت الفترة أيضا اضطرابا في ميتروفيتشا نتيجة لمحاولة شرطة البعثة في ٨ آب/أغسطس اعتقال قائد لصرب كوسوفو تحت طائلة تُهم تتعلق بمحاولة اغتيال جرت خلال اضطرابات نيسان/أبريل. ومنذ أن انتهى إعداد تقرير الأمين العام، كان هناك تطور إيجابي فيما يتعلق بهذه الحالة. ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، سلم المشتبه فيه نفسه لشرطة البعثة. وبناء على فحص الأدلة، بما في ذلك تصوير للاضطرابات بالفيديو، خُفِّفت التهم الموجهة إليه إلى التحريض على مظاهرة عنيفة. وأُطلق سراح المشتبه فيه بضمان مالي.

وإذ أنتقل إلى مكافحة البعثة للجريمة، فقد شهدت الفترة قيد الاستعراض زيادة في كمية السلع المهربة التي تم الاستيلاء عليها وزيادة مترتبة على ذلك في عدد الاعتقالات بتهم تتعلق بالجريمة الاقتصادية والفساد. وبُذلت جهود أيضا لدعم القدرة التنفيذية لمكتب كوسوفو المعني بالجريمة المنظمة. وبفضل المساعدات القيِّمة التي قدمتها الدول الأعضاء أتيح لهذا المكتب ما يلزم من المعدات والمساعدة التقنية فضلا عن الموظفين لتمكينه من العمل. ونشهد فعلا زيادة في فعالية البعثة على الجبهة القضائية، في زيادة عدد السجناء - حاليا ١ ٠٢٢ من طاقة استيعابية تبلغ ١ ١٣٠ سجينا.

وسجلت البعثة معْلَما بارزا في تطوير قوة شرطة كوسوفو، حيث تجاوز مجموع عدد رجال قوة شرطة كوسوفو - حوالي ٥ ٣٠٠ - لأول مرة عدد رجال شرطة البعثة. وأضيفت حلقة تدريبية زائدة لبرنامج تدريب مدرسة خدمة الشرطة في أيلول/سبتمبر، خصوصا لتدريب المجندين من صرب كوسوفو من ميتروفيتشا الشمالية. وتقترب البعثة أيضا من زيادة التشكيل المتعدد الأعراق للقضاء المحلي. وبعد جهود مكثفة لإدماج الطوائف ذات الأقلية في الجهاز القضائي، بعث المجلس القضائي الادعائي إلى الجمعية بقائمة من المرشحين المُوصَى بهم كي تعتمدها الجمعية لشغل ٤٢ وظيفة في القضاء المحلي. من بين هؤلاء ١٩ من ألبان كوسوفو، و ٢١ من صرب كوسوفو، وواحد من البوشناق وواحد من الغوراني. ونصف المرشحين من النساء. ومن

المقرر توزيع هذه المناصب في المحاكم في كل أنحاء كوسوفو، بما في ذلك أربع محاكم أعيد فتحها في ليبوسافيتش وزوبن بوتوك.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أدلي بكلمات قليلة بشأن وضع العودة. لقد أبرز تقرير الأمين العام أن حالة العلاقات فيما بين الطوائف تتفاوت، وبالتالي يتفاوت المناخ من أجل العودة بين منطقة وأخرى. ففي حين شهدت بعض البلديات زيادة في حرية التنقل، وتحسنا في الأمن للأقليات الطائفية وإدماجا متزايدا في الهياكل الإدارية والخدمات الاجتماعية دون مشاكل، حدث في بلديات أخرى تدهور في العلاقات فيما بين الطوائف، مرده في كثير من الأحيان العودة الطوعية للنازحين، والتزاعات حول الملكية والحوادث الأمنية. ولسوء الطالع حدثت زيادة في الحوادث الأمنية ضد طائفة صرب كوسوفو في المناطق التي عادوا إليها، أو المناطق التي تقررت عودقم إليها. وربما يعزى تدهور المناخ في بعض المناطق جزئيا إلى الانتخابات البلدية الوشيكة، مما ترتب عليه أن كثيرا من رؤساء البلديات من ألبان كوسوفو لم يكونوا راغبين في الانخراط في هذه القضية.

وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، شكلت فرقة العمل المعنية بالعودة، وهي مكونة من ممثلين من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمن الدولية في كوسوفو، والمؤسسات المؤقتة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل تنسيق وتنشيط عمليات العودة بتوفير المساندة السياسية الضرورية والدعم الإداري. وكما قال رئيس الوزراء رجب لدى تدشين فرقة العمل، يمثل إدماج الطوائف غير الأغلبية التي تعيش الآن في كوسوفو داخل المجتمع الأكبر أمرا حيويا للعودة في المستقبل بالنسبة للذين ما زالوا يعيشون خارج كوسوفو.

(تكلم بالانكليزية)

ويظل التمويل جانبا حيويا آخر لعمليات العودة في المستقبل. وقد طرحت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو استراتيجيتها للعودة لعام ٢٠٠٣ أمام مؤتمر المانحين المعقود في بروكسل في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وتبلغ جملة طلبات التمويل ٣٧ مليون يورو، بما في ذلك تمويل إدارة الإسكان والملكية، فضلا عن احتياجات عام ٢٠٠٢ غير الملباة.

واستمرت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تشجيع العلاقات ذات المنفعة المشتركة مع كل من السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومع المنطقة بأسرها. ويمثل إبرام اتفاقات فنية مع جمهوريات يوغوسلافيا السابقة مقدونيا وألبانيا وسلوفينيا، ومؤخرا جدا إجراء مناقشات مع السلطات في البوسنة والهرسك، بشأن التعاون في مهام الشرطة – تمثل كلها جزءا من التوجه الإقليمي للبعثة. وفي هذا الإطار بالذات، تم فتح معبرين حدوديين إضافيين مع ألبانيا في تشرين الأول/أكتوبر. ويعرف أعضاء المجلس أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ظلت تدير علاقات كوسوفو الخارجية منذ البداية، وظل المجلس على اطلاع بذلك من خلال تقارير الأمين العام المتتابعة.

وقد جرت الانتخابات الثالثة في غضون ثلاث سنوات في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، لتجديد تفويض المجالس البلدية التي انتخبت لأول مرة عام ٢٠٠٠، لفترة أربع سنوات هذه المرة. وكانت الحملة الانتخابية خالية من العنف لدرجة كبيرة كما مر يوم الانتخابات نفسه بسلام. وأكدت بعثة مراقبة الانتخابات للمجلس الأوروبي أن الانتخابات جرت ”... وفقا لمبادئ مجلس أوروبا والمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية“.

وفي اليوم التالي للانتخابات، يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر قتل رئيس المجلس البلدي الألباني لسوفا ريكا، المنتمي إلى الرابطة الديمقراطية لكوسوفو بقيادة الرئيس روغوفا مع اثنين آخرين. ولقد اعتقل اثنان من ألبان كوسوفو المشتبه فيهم؛ ولا يوجد دليل على جريمة ذات دوافع سياسية، لكن قد يكون للمشتبه فيهما ارتباطات شخصية مع مجموعة سياسية منافسة.

وشهدت تحضيرات هذه السنة تسليما متزايدا للمسؤوليات الانتخابية للمؤسسات المحلية. وأدت لجان الانتخابات البلدية دورا تنظيميا رائدا، كما انتخب حوالي ١٢ ٠٠٠ مراقب لرصد عملية الاقتراع. وأجريت تخفيضات على حجم المراقبة الدولية، حيث استبدل الإشراف الانتخابي الشامل للسنتين الماضيتين بمعدل مراقب مركز اقتراع دولي واحد لكل ثلاثة مراكز اقتراع.

وكما في انتخابات كوسوفو السابقتين، كانت المشاركة أمرا رئيسيا. وبلغت نسبة المشاركين في التصويت ٥٤ في المائة - ٥٨ في المائة في كوسوفو و ١٤ في المائة للمقترعين الذين أدلوا بأصواتهم في صربيا والجبل الأسود، وتلك النسبة جاءت بالاقتران بالإرهاق الاقتراعي الذي شوهد على وجه العموم في انتخابات البلقان هذا العام. وقد انخفض الرقم الكلي بصورة أكبر بسبب المشاركة المنخفضة لطائفة صرب كوسوفو - حوالي ٢٠ في المائة - الذين صوتوا في غالبهم في الخمس بلديات التي يشكلون فيها الأغلبية، أي البلديات الشمالية الثلاث، بالإضافة إلى ستربشي ونوفو بردو. وكانت أدنى مشاركة في المناطق التي يشكل فيها صرب كوسوفو الأقلية، وفي مدينة ميتروفيتشا الشمالية، حيث كاد الأمر يبلغ حد المقاطعة.

وتعزى المشاركة الانتخابية المتدنية للصرب إلى إشارات مضللة من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا حول المشاركة. كما تعزى للصعوبات التي واجهتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في توضيح أن طائفة صرب كوسوفو تستطيع اكتساب فوائد ملموسة من مشاركتها في العملية السياسية؛ ولكن إظهار مثل هذه الفوائد يقتضي وقتا بالتأكيد.

وكما لاحظ تقرير الأمين العام، أثمرت مشاركة صرب كوسوفو بأعضاء معينين في المجالس البلدية، في بعض المناطق، عن نتائج لصالح أبناء تلك الطائفة من قبيل التوظيف في الخدمة المدنية البلدية. وتوزيع عوائد البلديات، والاستخدام المشترك للمرافق البلدية، وتسمية الشوارع، ورسم خطط البلدية للعودة. وكان التقدم باعتراف الجميع بطيئا ومقصورا على أماكن قليلة. لكنه يوضح أن هناك مكاسب يمكن تحقيقها من خلال المثابرة والحلول التوفيقية من جميع الأطراف. وفي هذا السياق، تمثل المشاركة المنخفضة لطائفة الصرب أمرا مخيبا للآمال.

وقد أقر السيد شتاينر نتائج الانتخابات في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وللسنة الثالثة على التوالي، كان حزب الرئيس روغوفا، الرابطة الديمقراطية لكوسوفو، هو الأقوى إذ فاز بالأغلبية في ١١ بلدية من ٣٠ وحصل على أعلى عدد من الأصوات في ثماني بلديات أخرى. ومع ذلك، مَثَّل هذا خسارة طفيفة للرابطة الديمقراطية لكوسوفو، التي كانت لها أغلبية مطلقة في ١٩ بلدية. وعلى نطاق كوسوفو، حصلت الرابطة على ما يقارب ٤٦ في المائة من الأصوات، وهو أمر مشابه لما حققته في انتخابات المجلس التي جرت السنة الماضية.

وفاز حزب السيد تقي، الحزب الديمقراطي لكوسوفو، بالأغلبية في أربع بلديات. وعلى وجه الإجمال، حصل الحزب الديمقراطي على ٢٩ في المائة من الأصوات، بزيادة ٢ في المائة عما حققه في انتخابات المجلس السنة

الماضية. وقد كشف الحزب الديمقراطي لكوسوفو عن نية المشاركة في الحكم حيثما كان ذلك ممكنا مع التحالف من أجل مستقبل كوسوفو، وهو الحزب الرئيسي الثالث لألبان كوسوفو، والذي لم يفز مباشرة بأية بلدية. وحصل حزب التحالف على ٦ في المائة من مجمل الأصوات، وهذه النتيجة مشابهة للنتائج التي حققها السنة الماضية.

وفاز صرب كوسوفو، استنادا إلى مشاركتهم، بالأغلبية في ليبوسافيش وزيفيكان وزوبن بوتوك - البلديات الشمالية الثلاث - وفي ستربشي وتوفو بردو. وتظهر النتائج أنه حيثما شارك صرب كوسوفو بأعداد كبيرة، خسر ائتلاف العودة لصالح الأحزاب التي تقع مقارها في بلغراد، أساسا لصالح الحزب الديمقراطي لصربيا بقيادة الرئيس كستونته ومجلس متروفيتشه الوطني الصربي.

ونظرا للانخفاض الشديد في عدد المشاركين في الانتخابات من صرب كوسوفو في المناطق التي لا يشكلون فيها أغلبية، فسيكون تمثيلهم في هذه المجالس البلدية عند أدنى حد: فلقد فاز تحالف العائدين بمقعد واحد في كل من ١١ مجلسا بلديا؛ وبمقعدين في مجلس بلدي واحد، مجلس كامينيتشا؛ وفاز حزب صربيا الديمقراطي بمقعد واحد في كل من خمسة مجالس بلدية أخرى.

إجمالا، فاز ٤٠ كيانا سياسيا من مجموع ٦٨ كيانا ممثلا في الانتخابات بمقعد واحد على الأقل، مما يعني أن جميع طوائف الأقلية في كوسوفو تقريبا حصلت على تمثيل لها في المجالس المحلية حيث تعيش. فعلى سبيل المثال، الطائفة التركية في كوسوفو، التي قاطعت انتخابات عام ٢٠٠٠، شاركت هذا العام وفازت بمقعد في مجلس بلدية بريشتينا وبأربعة مقاعد في بريزرين. وتعني مشاركة أغلب طوائف الأقلية أن ميزان القوة يعتمد عليها في العديد من البلديات. ففي بريزرين، مثلا، ستكون الطائفة الكوسوفية التركية العنصر الحاسم في تشكيل الائتلافات هناك. ونأمل أن يفضي التعاون من هذا النوع، من منطلق الضرورة السياسية، إلى بذل جهود أكبر للتكامل.

وكنتيجة لمتطلبات المساواة بين الجنسين في قوانين الانتخابات ونظام القوائم المغلقة، ستشكل النساء ٢٨,٥ في المائة من عضوية المجالس البلدية الجديدة. وهذا تحسن كبير مقارنة بنسبة ٨ في المائة المحققة في انتخابات عام ٢٠٠٠. وكانت النتيجة المفاجئة هي أداء المبادرات المنظمة حديثا ومحليا والمستقلة سياسيا، والتي حصلت على مقعد أو أكثر في حوالي نصف مجالس كوسوفو البلدية.

ومنذ أجريت الانتخابات يتشاور السيد شتاينر بنشاط مع زعماء كوسوفو وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حول الخطوات المقبلة. وتشمل هذه الخطوات المضي قدما في مفهوم اللامركزية بغية تقريب الحكومة من الشعب. وهناك دعم لهذا الأمر بين جميع العناصر السياسية الألبانية الكوسوفية والصربية الكوسوفية.

وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر زعماء ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو بيانا يعيد التأكيد على أنه يتعين جعل كوسوفو مجتمعا متعدد الأعراق، وأن جميع طوائف كوسوفو ستعمل داخل المؤسسات. وبغية تحقيق ذلك التزم ممثلو طائفة الأغلبية بحماية حقوق الطوائف الصغيرة، بما فيها الحق في الأمن وحرية الحركة في كل أرجاء كوسوفو. وعلى أساس هذا الالتزام، طلب السيد شتاينر إلى مجلس أوروبا إرسال بعثة لصياغة اقتراح من أجل اللامركزية.

ونظرا لمقاطعة الانتخابات في شمال متروفيتشا، اضطرت بعثة الأمم المتحدة إلى تعديل تنفيذ خطتها المكونة من سبع نقاط المذكورة في تقرير الأمين العام. والقضية الأكثر إلحاحا الآن هي إدارة الحالة التي أفرزتها هذه المقاطعة،

والتي أفضت إلى انتخاب مجلس بلدي لمتروفيتشا يخلو من ممثلين لصرب كوسوفو.

ختاما لكلمتي، أود أن أقول إن تطورات الأشهر الأربعة الماضية توضح الصعوبات التي نواجهها في إحراز تقدم مستمر على جميع الجبهات في كوسوفو، وهو بالطبع تقدم بطيء. ورغم أن طائفة صرب كوسوفو كانت ترغب في رؤية تقدم أسرع في مجالات عديدة – وهو ما كنا نرغب فيه نحن أيضا ونسعى إلى تحقيقه – إلا أن المشاركة المنخفضة لصرب كوسوفو يضر بهذه الطائفة، كما أنه يقلل من قدرتها على المشاركة في عمليات صنع القرار في شتى أنحاء كوسوفو.

ويتضح من الأحداث الأخيرة أن هناك حاجة إلى التشديد على جهود المصالحة. وعلى زعماء كوسوفو مسؤولية تهيئة الظروف المشجعة على تحسين العلاقات بين الطوائف وتشجيع المصالحة. وفي هذا الصدد، أرحب بالبيان الذي أدلى به الزعماء السياسيون في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي تكلمت عنه من قبل. ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد، ومنها ترجمة الأقوال إلى أفعال ومعارضة العنف بشكل أوضح. وتقع وطأة المسؤولية عن هذا الجهد على كاهل طائفة الأغلبية. ولكن يجب أن تدرك طائفة صرب كوسوفو أيضا أن المكاسب الملموسة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال المشاركة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشكر الوفد الروسي الأمين العام على تقريره (S/2002/1126) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نود أن نشكر وكيل الأمين العام، السيد جان – ماري غينو، على عرضه وعلى إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن نتيجة الانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في كوسوفو.

إن هذه التقييمات وهذه التحليلات تتيح فرصة جيدة للنظر بشكل شامل في الحالة داخل الإقليم وحوله حتى نتمكن من تحديد الخطوات القادمة من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ووفقا لتقييمات ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أجريت الانتخابات حسب المعايير الدولية وبدون أية انتهاكات معينة – رغم أنه ينبغي بالطبع ملاحظة الانخفاض الشديد في مشاركة الناخبين الصرب.

وفي شمال متروفيتشا، لم يذهب الصرب ببساطة إلى مراكز الاقتراع. وكان ذلك دليلا إلى حد كبير على نظرة السكان الصرب السلبية لما يقوم به الوجود الدولي في كوسوفو. وينطبق هذا بشكل رئيسي على المشاكل المعلقة المتمثلة في ضمان الأمن لكل سكان الإقليم، وفي تهيئة الظروف لعودة اللاجئين والمشردين غير الألبان، وفي تنفيذ النواحي الأخرى من التسوية التي سيعتمد عليها تطبيع الحياة في المنطقة.

ونحن نتوقع المزيد من مضاعفة جهود بعثة الأمم المتحدة لتهيئة الظروف اللازمة لعودة الأقليات الوطنية إلى كوسوفو. وفي هذا الصدد، نلاحظ إنشاء فرقة العمل المعنية بالعائدين، والتي بدأت أعمالها. ويتحمل الوجود الدولي مسؤولية ضمان المساواة العرقية، ولكن يتحمل زعماء الأغلبية العرقية ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو مسؤولية خاصة في هذا الشأن.

وإننا نتفق تماما مع الأمين العام على ضرورة اتباع بيانات زعماء كوسوفو التي تؤيد سياسة التسامح والمصالحة والتكامل بتدابير ملموسة. وللأسف، نرى عكس ذلك في أحيان عديدة. والمثال الفاضح على العمل الذي يتجاهل

مصلحة الأقلية ويتعارض مع مهمة ضمان المساواة العرقية كان لدى نظر المجلس الإقليمي في مشروع القانون المعني بالتعليم العالي. فبسبب الموقف الذي اتخذته الأغلبية الألبانية تم حذف كل ما يشير في النص إلى الجامعة في شمال متروفيتشا.

ونحن نعتقد أنه لكي نبني في كوسوفو مجتمعا متعدد الأعراق بالفعل، يتعين على الأحزاب الألبانية أن تظهر احتراما أكبر لحقوق الطوائف الأخرى. ولا بد أن يواصل المجتمع الدولي السعي لضمان أخذ المصالح والشواغل++ المشروعة لمختلف الطوائف بعين الاعتبار على أساس العمل المتفق عليه بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات اليوغوسلافية وممثلي المقاطعات ومؤسسات السلطة المحلية في كوسوفو. وهناك حاجة إلى رقابة أشد على أنشطة المؤسسات في المقاطعات؛ إذ ينبغي لبعثة الأمم المتحدة، والسيد شتاينر شخصيا، أن يراقباها.

ونحن ندعم الجهود الساعية إلى تحسين القانون والنظام في كوسوفو، ولكننا لا يمكن أن نغفل وجود مشاكل خطيرة تواجه بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال.

والمشكلة الرئيسية هي معارضة متعمدة لجهود البعثة من جانب العناصر الإجرامية التي تتكون بصورة أساسية من مقاتلي جيش تحرير كوسوفو السابق وتجمعات وطنية أصولية أخرى بعضها ممثل في الهيئات الحاكمة للإقليم.

ويجب إيلاء اهتمام جاد بصورة خاصة إلى أحداث العنف المدفوع بأسباب عرقية. والاضطرابات التي حدثت على نطاق واسع في بتش وتسبب فيها مؤيدو الأحزاب الكوسوفوية الألبانية الرئيسية الذين استغلوا شعور التعصب على المستوى الوطني هي تأكيد لحقيقة أن العناصر المتطرفة في كوسوفو تريد زعزعة استقرار الحالة هناك. ولا نستطيع أن نسمح لمثل هذه الأعمال أن تلقي بظلال الكآبة على عملية التسوية المعقدة بالفعل في الإقليم. وكل حادث منفرد له ذلك الطابع يستحق إدانة المجتمع الدولي ويتطلب التصدي الملائم من مجلس الأمن.

ويجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة العمل بنشاط لترسيخ القانون والنظام وضمان احترام القانون، كما هو مطلوب بموجب أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا يمكن التسامح حيال محاولات المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو على مستوى الإقليم بإثارة تساؤلات إزاء شرعية الأعمال التي تقوم بها البعثة حينما تحاول مكافحة الجريمة والمتطرفين. ويجب على المجتمع الدولي، حينما يعمل من خلال مجلس الأمن، أن يوقف أي هجمات على الموظفين الدوليين.

ويمكن لترع الصبغة المركزية عن عمل المؤسسات في الإقليم أن يصبح من أهم عناصر إنشاء مجتمع متعدد الأعراف بحق هناك. وإن الخطة المكونة من سبع نقاط لشمال ميتروفيشا والتي اقترحها السيد شتاينر والإضافات التالية لها تمثل خطوات في الاتجاه الصحيح. ونعتقد أنه من أجل إيجاد حل حقيقي للامركزية، يجب أن تعمل البعثة والسيد شتاينر ذاته بنشاط مع جميع المجتمعات المحلية في الإقليم، وبصورة أساسية مع صرب كوسوفو وأيضا مع بلغراد.

ونلاحظ الجهود التي تبذلها السلطات اليوغوسلافية لإيجاد حل بنّاء لهذه المشكلة. وإن مفهوم نزع الصفة المركزية، عن السلطة، وهو ما اقترحه نائب رئيس وزراء صربيا، السيد كوفيتش، لدليل على مثل هذه الجهود.

ونحيط علما بتفسيرات السيد غينو فيما يتعلق بفتح نقطتي عبور في قطاع كوسوفو على الحدود اليوغوسلافية الألبانية. ونعتقد أنه من الضروري التأكيد مرة أخرى على أن أي روابط أجنبية مع كوسوفو يجب أن تكون بصورة

قاطعة طبقا لمبدأ احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية.

وبوجه عام، نرى أنه من المهم تعزيز التعاون البناء بين قيادة البعثة وبلغراد بناء على الأحكام الواردة في الوثيقة المشتركة الصادرة بتاريخ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١. ذلك بالفعل هو مفتاح حل العديد من المشاكل الحالية في تنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفدي على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على آخر تقرير له بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والسيد جان ماري غينو على إحاطته الإعلامية المفصلة والمفيدة للغاية. ويؤيد وفدي تقييمه من دون تحفظات.

وبوصفنا بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، تؤيد بلغاريا تماما البيان الذي سيدلي به فيما بعد ممثل الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد. ولذلك، سأقتصر على ذكر ملاحظات موجزة بصفتي الوطنية.

ترحب بلغاريا بإجراء انتخابات بلدية في كوسوفو بطريقة سلمية وغير معاقه وتحت رعاية المجتمع الدولي، ويمثل ذلك خطوة مهمة صوب تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وإنشاء مؤسسات عاملة للسلطة المحلية.

وينبغي لهيئات السلطة المحلية التي سيتم إنشاؤها على أساس من نتائج الانتخابات أن تساعد على توفير حلول للمشاكل الرئيسية للإقليم ولسكانه ألا وهي تعزيز عملية إنشاء مؤسسات ديمقراطية، وترسيخ سيادة القانون، ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وضمان التنمية الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان.

وستواصل بلغاريا بنشاط تقديم الدعم لجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ومنظمات دولية أخرى تعمل في كوسوفو، بغية إعادة ترسيخ ظروف الحياة الطبيعية لجميع سكان المنطقة بغض النظر عن أصلهم العرقي.

ونرحب بالتدابير المتخذة لتعزيز فعالية عمل المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، بما فيها عزم الجمعية، حسبما أعلنته، على النظر في مشروع قانون واحد كل أسبوع وأيضا مجموعة إجراءات تم استحداثها مؤخرا للسماح بتحكم أفضل في العملية التشريعية.

وتؤكد بلغاريا دعمها الكامل لسياسة الممثل الخاص للأمين العام، مايكل شتاينر، ولجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي تستهدف ضمان المشاركة المتساوية لجميع المجتمعات المحلية العرقية في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي على جميع المستويات. وقد تم إحراز بعض التقدم بالفعل في ذلك المجال، ولكن يظل الكثير لكي ننجزه- وقد تكلم جان - ماري غينو بفصاحة في ذلك الصدد. وهناك ثماني بلديات لا غير من البلديات البالغ عددها ٢٤ متعددة الأعراق في طبيعتها وتتناسب مشاركة الأقليات مع عددها. ونرحب بذلك ولكن ٨ من ٢٤ بلدية عدد غير كاف.

وفي هذا السياق، نأسف للمشاركة الضئيلة من جانب السكان الصرب في الانتخابات، وندعم نداء جان - ماري غينو لمشاركة أكبر وهي الطريقة الوحيدة لتحسين المجتمع المحلي الصربي في كوسوفو بأسره.

ونناشد القادة السياسيين لكوسوفو أن يستخدموا سلطتهم وتأثيرهم بغية تهيئة مناخ من التسامح البشري وفيما بين الأعراق في الإقليم. وإن الوجود المستمر لمناطق التوتر

العرقي ومواقف المواجهة بين المجتمعات العرقية المحلية من شواغلنا. ولا يمكن التسامح فيما يتعلق بتلك الحالة.

وتناشد بلغاريا أيضا مواصلة الحوار المكثف بين البعثة وسلطات بلغراد بغية إيجاد حل مقبول لجميع المسائل المتعلقة بالعودة الدائمة للاجئين وبنزع الصفة المركزية عن كوسوفو.

وتؤكد بلغراد مجددا إيمانها بأن المشاريع الإقليمية للبنية التحتية، وخاصة في مجالي الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، تمثل أقل السبل تكلفة وأكثرها فعالية للاستثمار في استقرار وأمن المنطقة بأسرها.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أريد أن أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية وتحليله الممتازين، وأن أقول إنني أوافق على الاستنتاجات التي خلص إليها. وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2002/1126) وملاحظات السيد غينو، فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تتحرك إلى الأمام في مواجهة طائفة من التحديات السياسية والإدارية المعقدة. ويسرنا التقدم الثابت المحرز، وإن كان بطيئا، بشأن البرامج الرامية إلى تعزيز حكم القانون وتحسين الحالة الأمنية.

وبينما لا تزال هناك، للأسف، حوادث عنف مثل حادث القتل الذي حصل بعد انتهاء الانتخابات، والذي أشار إليه السيد غينو، والهجوم على متقاعدين صرب في بيش، واستمرار مشكلة الجريمة المنظمة، نشعر بالارتياح لأن البعثة وقوة كوسوفو تواجهان تلك الصعوبات بطريقة ملائمة. ولقد اقتنعنا بالأولويات التي طرحها اللورد آشداون قبل عدة أسابيع خلال مناقشتنا بشأن البوسنة، وعرض فيها حكم القانون باعتباره الشرط الضروري المسبق لتعزيز الديمقراطية.

ونحن نهنئ الممثل الخاص السيد شتاينر على نجاح البعثة في إجراء الانتخابات البلدية في كوسوفو بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. ولقد قام السيد غينو بعمل شامل لتحديد النتائج في عملية تلك الانتخابات. ومن الواضح أنها غير كافية في حد ذاتها لإقامة حكومة تمثيلية ديمقراطية حقا. وقراءتنا لنتائج وديناميات عملية الانتخابات البلدية تفيد بضرورة أن يتحرك قادة كوسوفو أنفسهم تحركا أكثر قوة على عدد من الجبهات. ومن الضروري أن يفعلوا المزيد لتعزيز الأمن والمصالحة. وفي بلديات كثيرة، لن يكون الحكم السليم ممكنا إلا إذا كانت الأطراف راغبة في تشكيل تحالف بين الأحزاب. ونحن نحث الزعماء المحليين على التحرك بقوة لبذل جهود تتسم بالتعاون تركز على نتائج من الحكومة.

ويعتقد وفد بلدي أننا يجب أن نتحرك أكثر وأسرع في تبني حكومة مسؤولة تستجيب للاحتياجات في كوسوفو، وأنا أحيي جهود السيد شتاينر في هذا الشأن. ونحن نحتاج إلى رؤية المزيد من الجهد في المجال السياسي لرفع مستوى الحوار السياسي. ويجب على الأحزاب أن تتوقف عن الكلام بعضها على بعض، وأن تركز على حلول تحسن المعيشة وتساعد على جذب الاستثمار الذي يحتاج إليه لضمان المستقبل المستدام لشعب كوسوفو كله.

وفي الانتخابات الأخيرة، واجه صرب كوسوفو طائفة من الرسائل المثيرة للارتباك من زعمائهم. وهذا يعكس شعورا بالحيرة حيال كيفية العمل. ففي بعض البلديات، بلغ معدل المشاركة ٧٠ في المائة. وفي بلديات أخرى، مثل شمال متروفيتشا، كانت هناك مقاطعة شبه كاملة. وهذا يترك البعثة والمجلس على حد سواء في وضع صعب بشأن كيفية العمل، حتى إذا كان هناك وضوح إزاء ما هو مطلوب.

هناك شيئان نعتقد أنهما مطلوبان وهما أولا أن على الأغلبية أن تقوم بدور نشط في حماية حقوق الصرب والأقليات الأخرى، وثانيا، أن يعرف صرب كوسوفو أن الأقليات يجب أن تشارك مشاركة تامة في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو وعلى المستوى المحلي. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل ما في وسعه لتشجيع الطرفين على اتخاذ تلك الخطوات. لكن الأمر يتوقف عليهما ليتخذا تلك الخطوات.

ويجب أن يفهما أنهما يحتاجان إلى التغلب على الماضي، مهما كانت صعوبة ذلك، من أجل التقدم بمصالح كل أبناء كوسوفو. ومن الواضح أننا لم نبلغ ذلك بعد. ولا نحسد الممثل الخاص، في ضوء التحدي الذي يواجهه. ونحن نهنئه على النجاح الذي حققه حتى الآن بنهجه الطموح الواضح جدا لقياس التقدم بشأن الهدف الرئيسي عن طريق معايير، بما في ذلك جهوده الرامية إلى تحقيق العودة المستدامة ومحاولته لتحسين الحالة الصعبة لمتروفيتشا الشمالية.

وأريد أن أؤكد من جديد تأييدنا لبعثة يوفدها المجلس إلى كوسوفو، إذا ما ثبت أن هذا مفيد في توصيل الرسالة الملائمة لأبناء كوسوفو وفي شق طريق إلى الأمام نحو الديمقراطية المتعددة الأعراق الموضوعة كهدف لنا في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2002/1126). وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام، السيد جان - ماري غينو، على إحاطته الإعلامية المفيدة المحددة للغاية بشأن الانتخابات البلدية التي أجريت مؤخرا جدا في كوسوفو.

بطبيعة الحال، يؤيد وفد بلدي البيان الذي ستدلي به الدانمرك، الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، الذي يعبر تعبيرا تاما عن موقفنا. ولذلك سأقتصر على ذكر ثلاث ملاحظات بصفتي الوطنية.

فيما يخص الانتخابات، نرحب بكونها أجريت في مناخ سلمي، ومع احترام المعايير الديمقراطية. ومع ذلك، نأسف، بطبيعة الحال، للحادث الإجرامي الذي وقع بعد إجراء الانتخابات والذي ذكره السيد غينو، وندينه. ونحن نلاحظ العمل الممتاز الذي قامت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا في تلك المناسبة. ونرحب بالنهج الرشيد الذي اتخذته اللجان الانتخابية المحلية. وطبيعي أنه لا يمكننا أن نخفي بعض الشعور بخيبة الأمل بشأن مستوى المشاركة في الانتخابات. وفيما يتعلق بتلك النقطة، لا يسعنا إلا أن نتشاطر مشاطرة كاملة استنتاجات السيد غينو. إن المشاركة الانتخابية هي أضمن طريقة لتستخدمها الأقلية الصربية للتقدم بقضيتها في كوسوفو.

إن اللامركزية أداة مفيدة لبناء كوسوفو حديثة، ومتعددة الأعراق وديمقراطية. ولذلك، نرحب بالنداء الذي وجهه الزعيمان الألباني والصربي في كوسوفو عقب اجتماعهما بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر مع الممثل الخاص للأمين العام. ونحن نؤيد جهود السيد شتاينر في ذلك الاتجاه. ونؤيد فكرته بالاعتماد على خبرات مجلس أوروبا بشأن اللامركزية.

وإننا نعتقد أن الحوار بين بريشتينا وبلغراد أتاح التقدم في مجالات حاسمة عديدة. ونحن نرحب ترحيبا خاصا بالمناقشات حول عودة اللاجئين بشكل منتظم. وذلك التقدم يشجعنا على أن نؤيد تأييدا تاما الممثل الخاص للأمين العام فيما يخص تعزيز الحوار بين بريشتينا وبلغراد.

وسأنهي بياني بالترحيب بالجهد الذي يتسم بالتصميم الذي يبذله السيد شتاينر، وبدعوة كل المسؤولين

المنتخبين إلى التعاون التام معه من أجل بناء كوسوفو حديثة ومتعددة الأعراق وديمقراطية.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يشكر لكم وفدي جهودكم على عقد هذه الجلسة عن كوسوفو، ويعرب عن شكره أيضا للسيد غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصّلة حول آخر تطورات الأوضاع في كوسوفو، وخاصة ما يتعلق منها بموضوع الانتخابات المحلية الأخيرة التي شهدتها الساحة السياسية في كوسوفو.

من جهة ثانية، يرحب وفدي بتقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) حيث يشير إلى أنه تم تفسير عملية وضع المعايير للقادة السياسيين المحليين والمسؤولين وأفراد الخدمة المدنية والترويج لها على نطاق واسع تحت شعار وضع المعايير قبل تحديد المركز. ومما يدعو إلى الارتياح أن أغلبية القوى السياسية في كوسوفو قد رحبت بهذا النهج وأعربت عن استعدادها للعمل من أجل تحقيق المعايير المتفق عليها.

ويثني وفدي على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتغيير الدينامية السياسية وذلك بغية إتاحة الحافز لإزالة الهياكل الموازية، وتشجيع كافة الطوائف على المشاركة في المؤسسات المشتركة. لكن ما يثير القلق هنا أنه بالرغم من استمرار الجهود الرامية إلى زيادة تمثيل الأقليات في كافة دوائر الخدمة المدنية، لا تزال هناك بعض العراقيل مثل الشواغل الأمنية، والتوترات العرقية، والقيود على حرية التنقل، تحد من دخول أفراد الأقليات ذوي المؤهلات اللازمة للعمل في هذه المؤسسات.

يشير التقرير إلى أن الحالة الأمنية ظلت هادئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير رغم وجود بعض الحوادث المتفرقة من الاضطرابات المدنية. لكن، وكما يشير التقرير، فإن الجريمة الاقتصادية والفساد ما زالا متفشيان في منطقة عمل البعثة، التي ألقت القبض على المتهمين بالتهرب من الضرائب والتهريب وغسيل الأموال والاحتيال بمساعدة شرطة البعثة وشرطة كوسوفو. ونؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة في تعزيز سلطة القانون في كوسوفو مما يساعد على الهدوء والاستقرار في المنطقة بأكملها.

ويشجع وفدي العلاقات الجيدة والاتصالات المنتظمة بين البعثة وكل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا وسلوفينيا بما فيه تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة البلقان.

وفي الختام يثني وفدي على جهود السيد شتاينر وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لجهودهم في تعزيز سلطة القانون ونتمنى أن تولى مسألة عودة الأقليات الأهمية اللازمة التي تساعد على استقرار كوسوفو. ونأمل أن تكون الانتخابات المحلية التي جرت مؤخرا في كوسوفو بداية عمل مثمر وأمن وأمان لجميع الطوائف والأقليات العرقية في كوسوفو.

السيدة هوري أغاروال (موريشيوس) (تكلمت بالانكليزية): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في شكر السيد غيهينو على إحاطته الشاملة والمفيدة وعلى عرضه تقرير الأمين العام.

إن الانتخابات المحلية التي جرت الأسبوع الماضي في كوسوفو كانت خطوة أخرى صوب ديمقراطية المؤسسات وزيادة المشاركة الجماعية في الشؤون اليومية للإقليم. ويسرنا أن الانتخابات أجريت بطريقة سلمية إلى حد ما.

ونتيجة الانتخابات التي بلغت ٥٤ في المائة جاءت مشجعة لوفدي كثيرا، رغم عدة محاولات بذلت لمقاطعة الانتخابات، ومن المؤسف أن الطائفة الصربية لم تشترك في الانتخابات بأعداد كبيرة، وكما أشار السيد غيهينو بحق فإن

انخفاض النتيجة يحد من القدرة على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات.

وجاء انتخاب ٢٦٢ امرأة مشجعا أيضا. فنحن نرى أن هذه هي القناة الصحيحة التي يمكن من خلالها إزالة شواغل الفئات الضعيفة، وخاصة النساء والأطفال عند صياغة السياسات والبرامج.

ولن تتحقق الرؤية التي وضعها المجلس لكوسوفو دون مشاركة كاملة من كل المجتمعات في عمل الحكم الذاتي المؤقت. فعليها أن تواصل تعاونها مع الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالمشاركة في المؤسسات التي تقيمها البعثة لخير الجميع.

ونأمل أن تعمل كل المجتمعات معا من أجل تحقيق المستويات التي حددها الممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر. كما نرحب بالإرادة السياسية التي أبدتها حكومة كوسوفو لمتابعة التقدم في هذا المضمار.

إن وجود هياكل متوازية في منطقة متروفيتشا يظل يعرقل نجاح الحكم في الإقليم. ونحن نرحب في هذا الصدد بالخطة ذات السبع نقاط التي وضعها الممثل الخاص شتاينر للمشاركة في الحكم واللامركزية. فنجاح هذه الاستراتيجية لن يتيسر إلا بتعاون سلطات بلغراد، ويرجو وفدنا أن تعمل السلطات مع البعثة لبلوغ الخطة الموضوعة لمنطقة متروفيتشا.

كذلك يسرنا أن عدد العائدين من المشردين داخليا واللاجئين قد تجاوز تدفق أعداد الخارجين من الأقليات من كوسوفو. ونرى أن تتخذ الإجراءات الضرورية لمعالجة المشكلة الأمنية الناجمة عن تلك العودة الجماعية. فللتخطيط السليم أهمية قصوى في كفالة سلامة وأمن هؤلاء العائدين.

وتشير الحوادث المبلغ عنها والمذكورة في الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام إلى ضرورة بذل المزيد من الجهد لكفالة سلاسة إدماج المشردين داخليا واللاجئين في الحياة الاجتماعية في كوسوفو. ونحن نرحب في هذا الصدد بالمبادرة الأخيرة التي اتخذها السيد شتاينر لإنشاء فرقة عمل تشرف على عملية العودة إلى الإقليم وتحقق فيها. ومع ذلك فدون دعم ملموس من جميع القادة السياسيين المحليين والجهات المانحة والبلدان المضيفة للاجئين من كوسوفو، والسكان المحليين لن تحقق العملية النتائج المرجوة. ولذا فنحن نطالبهم جميعا بالانضمام إلى الجهود لتحقيق تلك الغاية.

إننا نفهم أن المهام عديدة والتحديات صعبة ولكن لن يمر وقت طويل حتى تقوم كوسوفو مسالمة وديمقراطية ومتعددة الأعراق، تتفق والمعايير الأوروبية.

وأخيرا فنحن نحيي كل العاملين بلا هوادة في هذا السبيل.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العلنية بشأن كوسوفو. وأشكر الأمين العام أيضا على تقريره المفصل عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ووكيل الأمين العام غيهينو على إحاطته الشاملة عن التطورات الأخيرة في الإقليم.

إن أيرلندا تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به السفير ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي. ولذا سأعلق بإيجاز، بصفتي الوطنية.

إننا نهنئ شعب كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وكل المعنيين بتنظيم وإجراء الانتخابات البلدية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ التي جاءت متمشية إلى حد كبير مع المعايير الدولية.

وندين قتل الأشخاص الثلاثة، ومن بينهم رئيس الجمعية البلدية، الأمر الذي شاب ما لولا ذلك لكانت عملية آمنة ومطمئنة نسبيا. ولا شك أن انخفاض النتيجة يشهد جزئيا على الاهتمام الغالب من الناخبين بتحسين مستوى

معيشتهم بدلا من التركيز على قضايا الوضع النهائي. كما أنه يُعزى، كما قال وكيل الأمين العام غيهينو، إلى الإشارات السياسية المحيّرة وإلى احتمال عدم اليقين بشأن الفوائد الملموسة من المشاركة في الانتخابات.

لقد أصدر المجلس بيانا قبل الانتخابات دعا فيه جميع أفراد صرب كوسوفو إلى تيسير التقدم نحو بناء مجتمع ديمقراطي يكفل فيه تمثيل جميع مصالحهم على نحو سليم. ولذا فنحن نأسف لانخفاض النتائج في بعض مناطق صرب كوسوفو. غير أن الديمقراطية هي الديمقراطية ولكل انتخابات رسالتها.

والرسالة الأساسية من هذه الانتخابات هي، أكثر من أي وقت مضى، أن بناء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق في كوسوفو ليس إلا السبيل الوحيد الممكن للتقدم.

وأيرلندا تواصل تأييدها لسياسة الممثل الخاص شتاينر، للمعايير قبل الوضع النهائي ونرحب بإنشاء آليات داخل البعثة وبمواصلة مؤسسات الحكم الذاتي بالإقليم تقدمها نحو إحراز تقدم واضح. وينبغي أن تبدي مؤسسات الإقليم استعدادها لأداء المهام الحكومية بأن تعمل في سبيل ثقافة تقوم على سيادة القانون والعمل على منع الجريمة والعنف وكفالة التقدم الاقتصادي.

وأوضح أن التوترات الإثنية تظل السبب في المشاكل الهائلة في كوسوفو. ورغم التحسينات التي طرأت على الحالة الأمنية وسرعة عودة اللاجئين والمشردين داخليا، تظل هناك صعوبات في دمج الأقليات. فما زال هناك كثيرون يعيشون في ظروف لا تتفق والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان. ونحن نؤيد جهود البعثة الرامية إلى زيادة العودة المستمرة للاجئين، ونشدد على ضرورة التعاون الأوثق مع بلغراد بشأن هذه القضية الحيوية كي يستطيع العائدون أن يعيشوا في ظروف طبيعية آمنة.

إن مؤتمر المانحين لكوسوفو، الذي استضافته المفوضية الأوروبية والبنك الدولي أمس في بروكسل أتاح فرصة قيّمة لجرد التطورات الإيجابية منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) حتى الآن.

بيد أن الأمر يستدعي تحقيق الكثير من المنجزات حتى تصبح كوسوفو كيانا متعدد الطوائف وديمقراطيا وله اقتصاد فاعل كلية. وبينما أحرز تقدم صوب هدف الاقتصاد المستدام، تظل هناك عقبة الاعتماد غير السليم على المعونة. وعلى بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة أن تتوخى الحذر ضد هذا الخطر.

إلا أنه ينبغي على المانحين ألا يستخدموا خطر الاعتماد على المعونة كعذر لخفض المعونة إلى كوسوفو قبل الأوان. لقد أوضح مؤتمر الأمس أن المانحين يدركون الحاجة إلى تكريس المكاسب التي تحققت حتى الآن وإلى إيجاد الظروف التي يمكن في ظلها للتفاعل الاقتصادي أن يحطم الأسوار الطائفية التي ما زالت للأسف قائمة في كوسوفو. وكان من المهم أيضا أن نستمع إلى رئيس الوزراء رجب يقدم في المؤتمر التزام حكومته ببناء كوسوفو القادرة على الحياة والمتعددة الطوائف والتي يتاح فيها لكل المواطنين الوصول إلى الخدمات العامة، كوسوفو التي تدعم عودة المشردين داخليا واللاجئين.

وبطبيعة الحال، لا يزال وجود هياكل متوازية يشكل عقبات في طريق التقدم. ومن الضروري أن يعمل القضاء والمدعون العامون وقوات الأمن في داخل كيانات مشروعة وأن يسهموا في دعم حكم القانون في كوسوفو. ونحن نرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بصدد تغيير الديناميكية السياسية من أجل توفير الحوافز المشجعة على تفكيك تلك الهياكل وعلى تشجيع كل الطوائف على المشاركة في مؤسسات مشتركة. ونؤيد فكرة المحليات

والجهود المبذولة حاليا لوضع خطط على أساس استشاري واسع.

ولا يزال وفدي يعمل من أجل الاستقرار السياسي في المنطقة بأسرها على أساس الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ونؤيد جهود الممثل الخاص شتاينر وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو من أجل تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وكما قال السفير كننغهام قبل ذلك، نؤيد إيفاد مجلس الأمن بعثة إلى كوسوفو في المستقبل القريب. ولا نزال مستمرين إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، في دعم الاندماج والتعاون الإقليمي من خلال اتفاقية الاستقرار وعملية الإقرار والانتساب، بالإضافة إلى مشاريعنا الثنائية في المنطقة. والآن غدا من الضروري أن يقوم القادة السياسيون في كوسوفو بدورهم في تأمين التقدم نحو الاندماج الأوروبي، بما في ذلك عبر دعم المصالحة والحوار.

السيدة أري دي جانيت (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد المكسيك أن يشكر الأمين العام المساعد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، السيد جان ماري غينو، لتجديده معلومات مجلس الأمن بشأن تطورات الوضع في كوسوفو عموما، وبشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بوجه خاص، في ضوء تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/2002/1126).

ورغما عن أن التقرير الذي كان السبب في انعقاد جلسة اليوم لا يتناول انتخابات البلديات التي أجريت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، يود وفد المكسيك أن يتحدث عن تلك الانتخابات بادئ ذي بدء. تود المكسيك أن تسلط الأضواء على أهمية تلك العملية الانتخابية، التي أجريت في جو هادئ دون حوادث. إن عقد الانتخابات في ظروف سلمية والنتائج التي تمخضت عنها خطوة ذات مغزى إلى الأمام في عملية تشكيل هيئات تمثيلية شعبية بمشاركة كل الطوائف العرقية والثقافية. إلا أن المكسيك منشغلة بحقيقة أن مشاركة الطائفة الصربية في الانتخاب كانت ضئيلة إذا ما قورنت بانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

ومن النتائج الإيجابية الهامة في انتخابات ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر أن النساء مثلن ما يزيد على ٢٨ في المائة من أعضاء الجمعيات البلدية الـ ٣٠. وهذا تقدم ملحوظ بالقياس بانتخابات ٢٠٠٠ حين لم تزد نسبة النساء المنتخبات في الجمعيات عن ٨ في المائة.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام، أحاط وفد المكسيك علما بالتقدم في مجال بناء مؤسسات ديمقراطية فعالة وخاصة عن طريق تدريب أعضاء الجمعيات، واعتماد قوانين بصدد التعليم الابتدائي والثانوي وفي مجال الصحة العامة.

ويعترف وفد المكسيك بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصدد تغيير المناخ السياسي بغية الوصول إلى تفكيك الهياكل المتوازية وتقديم الحوافز لكل الطوائف للمشاركة في الهيئات والمؤسسات المشتركة. ومثلما ورد في التقرير ذاته، تظل مشاكل الأمن والتوتر بين الطوائف المختلفة في أماكن العمل، والقيود المفروضة على حرية المرور عقبات في طريق مشاركة الأقليات في الإدارة المدنية. لذا فمن الضروري لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أن تستمر في إيلاء الأولوية للمسائل المتعلقة بحالة الأمن بصورة عامة وبحالات خاصة، وكذلك للتدابير التي تضمن قدرا أكبر من حرية التنقل.

ومن بين التحديات التي تواجه المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، تود المكسيك أن تؤكد أهمية إحراز تقدم متواصل بشأن دعم حكم القانون ورسم سياسات تستهدف إقامة اقتصاد

مستدام، خاصة بصدد خلق فرص العمل وتهيئة الظروف الملائمة للعودة المتواصلة للاجئين وللأشخاص المشردين داخليا. وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين، تلاحظ بعين الارتياح أن العام المنصرم شهد نهاية ارتحال الأقليات من كوسوفو. إلا أن هناك الكثير الذي يجب عمله من أجل تأمين عودة غالبية اللاجئين إلى مسقط رأسهم وخلق الأحوال المواتية التي تمكنهم من البقاء هناك.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم يالانكليزية): تود النرويج أن تشكر الأمين العام المساعد، السيد جان ماري غينو، على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية. كما نود شكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2002/1126). ونود أن نكرر مرة أخرى تأييد النرويج الكامل للأولويات التي وضعها الممثل الخاص شتاينر، وأن نعرب عن امتناننا لجهوده الكبيرة وجهود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي بصدد تأمين تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وترحب النرويج بإجراء الانتخابات البلدية الأخيرة في جو مسالم إلى حد كبير. غير أننا نشجب مقتل ثلاثة أشخاص في اليوم التالي للانتخابات، بمن فيهم زعيم الرابطة الديمقراطية في كوسوفو في سوفاريكا. إن تلك الحادثة تلقي ظلالا قاتمة ومثيرة للمخاوف على عملية انتخابية منظمة بصورة جيدة. وتحث النرويج السلطات المسؤولة على بذل غاية جهدها لكي يمثل المقترفون أمام العدالة. وترحب النرويج بالاستنكار الفوري لهذا العمل من جانب القادة السياسيين في كوسوفو.

وتأسف النرويج لضآلة عدد الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات البلدية. ومن العوامل الأكثر إحباطا المشاركة الضئيلة جدا في بعض المناطق الصربية في كوسوفو. إذ أن هذا سيخلق لسوء الحظ عراقيل إضافية أمام الاندماج الكامل لتلك الطائفة في كوسوفو. ورغما عن هذا كان عدد الناخبين في بعض البلديات ذات الغالبية الصربية مرتفعا جدا. ففي زوبن بوتوك مثلا، كانت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم ٧٠ في المائة وفي بلدية نوفو بردو المختلطة، بلغت نسبة الناخبين ٨٠ في المائة. وبينما ندرك منطق تأجيل المؤتمر المعني باللامركزية عن موعده المحدد، إلا أن النرويج تعتقد أنه من المؤسف ألا يتابع هذا العمل. وأن الحوار بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وبلغراد في هذا الشأن أمر هام.

وترحب النرويج بالخطة السباعية للممثل الخاص شتاينر لإدماج مدينة ميتروفيتشا. ومن المهم اتخاذ تدابير تؤدي إلى زيادة ثقة صرب كوسوفو ببعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بوجه خاص وبالمجتمع الدولي في كوسوفو بوجه عام. وترحب بالخطة التي شرحها الممثل الخاص شتاينر ونتطلع إلى نتائج تنفيذها.

وللبلديات الثلاثة عشر في كوسوفو الآن جمعيات جديدة منتخبة. وسيكون في غاية الأهمية أن تحترم جميع الأحزاب السياسية نتائج الانتخابات وأن تنفذ هذه النتائج بروح ديمقراطية وسلمية. وقد أظهرت التجربة السابقة أن مصاعب عديدة يمكن أن تواجه في تنفيذ نتائج الانتخابات. ويجب أن تدرك الأحزاب السياسية في كوسوفو إدراكا تاما أن الانتخابات أكثر من مجرد ممارسة فنية، فهي في جوهرها تتعلق بالتمثيل في الهياكل السياسية، محققة بذلك المعيار المرجعي الذي حدده الممثل الخاص للأمين العام لإقامة مؤسسات فعالة وممثلة وقادرة على العمل.

ويجب على الممثلين المنتخبين والإداريين المحليين أن يتحملوا المسؤولية على جميع المستويات. ويجب أن يثبتوا قدرتهم على تحمل المسؤولية، بالتركيز على المهام التي أنيطت بهم. وعلى مستوى البلديات يتعلق هذا، أولا وقبل كل شيء، بتقديم الخدمات العامة لمجتمعاتهم المحلية. فضلا عن

ذلك، يجب أن يتم توزيع الموارد بطريقة شفافة. ويجب مكافحة الفساد والمحاباة.

ويجب أن يثبت الآن جميع الأعضاء المنتخبين للجمعيات البلدية قدرهم على التعاون مع جميع الفئات السياسية والإثنية. وسيكون العمل بروح التسامح ضروريا جدا لحل المهام والتحديات العديدة التي تنتظرهم. ويجب على الجمعيات البلدية والإداريين النهوض بهياكل المجتمع المدني وحقوق الإنسان. ويجب أن يُكفل لأعضاء الأقليات الإثنية والنساء تمثيل نسبي متناسب في الحكومات المحلية، وأن تتاح لهم مشاركة مجدية، بوصفهم موظفين مدنيين. ولا يمكن تحقيق المعيار المعلم المتمثل في إنشاء مؤسسات فعالة وممثلة وقادرة على العمل إلا إذا تحملت الجمعيات البلدية والإدارات المحلية في جميع أنحاء كوسوفو مسؤولياتها.

وقد قرر المجلس إرسال بعثة إلى كوسوفو دعما لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقد قبلتُ أن أقود هذه البعثة. ويعمل وفدي الآن، بدعم من الأمانة العامة وبالتشاور عن كثب مع جميع أعضاء المجلس، على وضع الترتيبات العملية لهذه البعثة.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع. وأود أيضا أن أنقل تقدير وفدي للسيد جان - ماري - غينو، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، على المعلومات القيّمة التي قدمها لنا.

أثناء مناقشة مجلس الأمن لموضوع كوسوفو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، رحب وفدي بالتقدم الذي أُحرز أثناء عام ٢٠٠١، ودعا جميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية للحوار بغية التوصل إلى تسوية القضايا المعلقة من خلال الحوار. وقد أُحرز تقدم كبير منذ ذلك الوقت، بما في ذلك تعيين الجمعية رئيسا ورئيس وزراء، والنجاح في تشكيل حكومة متعددة الطوائف، واعتماد برنامج حكومي وبدء الجمعية عملها. هذه خطوات هامة على طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويصف التقرير المعروض علينا الحالة على الأرض منذ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ويسر وفدي أن يحيط علما بالتقدم الذي يجري إحرازه الآن بالنسبة للمعايير. ونحن نشجع أعضاء الجمعية على الاستمرار في مواصلة برامج التدريب في سياق بناء مؤسسات ديمقراطية عاملة.

ونرحب بعقد الانتخابات البلدية بنجاح، التي أسفرت عن مشاركة وصلت إلى ٥٤ في المائة تقريبا. إلا أننا نأسف لمستوى التعبئة المتدني بين الصرب على الرغم من المناشدات العديدة بهذا الصدد. وتمثل هذه الانتخابات مرحلة جديدة في إنشاء المؤسسات في كوسوفو، ولا تزال المشاركة الفعالة من جانب جميع المجتمعات المحلية ضرورية.

وكما أبرز الأمين العام في تقريره، ينبغي أن يؤدي تمثيل جميع المجتمعات المحلية في الهيئات المركزية والمحلية إلى إقامة حكومة جيدة في كوسوفو وتمكين كل فرد من الاستفادة من النتائج الملموسة للجهود التي بُذلت. والأمر متروك الآن لجميع الأحزاب لترقى إلى مستوى مسؤوليتها بدعم المؤسسات المحلية، لأن هذه المؤسسات توفر إطاراً للتعاون بين مواطني كوسوفو أنفسهم، ومع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبلدان المنطقة، من جهة أخرى. ونحن نشجع السيد شتاينر على مواصلة جهوده في ميادين التعليم والصحة والإدارة، وكذلك في تنفيذ خطة النقاط السبع التي قدمت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

إن تعزيز مهارة واستقلالية وسائط الإعلام يتطلب مساعدة كبيرة للهيئات الصحافية لتمكينها من تحمل مسؤوليتها على نحو أفضل.

ونحن نقدر الجهود المبذولة لحل قضية المفقودين. ونرحب أيضا بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في هذا الصدد، التي مكنت من وضع بروتوكولات مناسبة لتحقيق هذه الغاية. وينبغي أن يدعم المجتمع المانح هذه الجهود.

وعلى الرغم من بعض أحداث العنف المعزولة، التي شجبها وفدي، نرحب بالهدوء الحالي في الحالة الأمنية، وكذلك ببناء قدرة محلية في ميدان الحفاظ على النظام وتشكيل السلطة القضائية. إلا أن هناك حاجة لدعم السلطات المحلية لتمكينها من حل المشاكل المتصلة بالسجون.

ونعتقد أن عودة اللاجئين وإدماجهم وإعادة الممتلكات شواغل مستمرة يجب أن تُحل على نحو مناسب. ونرحب بإنشاء فريق خاص للتعجيل في العملية التي أعلن عنها رئيس الوزراء والممثل الخاص في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وسيكون تعاون القادة المركزيين والمحليين ودعم المجتمع الدولي ضروريين لضمان تمكين هذا الفريق من القيام بعمله بفعالية. وبالإضافة إلى تعزيز التعاون بين دول المنطقة، نرحب أيضا باتصال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصورة منتظمة مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهوريتي صربيا والجبل الأسود.

ويحدونا الأمل أن يكون لنتائج مؤتمر المانحين، المعقود في بروكسل في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تأثير إيجابي على حل التحديات التي تواجهها كوسوفو.

أخيراً، أود أن أختتم بمناشدة قادة كوسوفو وشعبها مرة أخرى بأن يحبذوا الحوار لتعزيز تدابير بناء الثقة وبناء علاقات جوار طيبة مع جميع بلدان المنطقة.

السيد ياب (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نود أولا أن نتقدم بالشكر للأمين العام المساعد السيد غينو لإحاطته الإعلامية المعهودة المستفيضة والمفيدة عن آخر التطورات في كوسوفو.

وبالنظر إلى الصورة الكلية، من الواضح أن الحالة على الأرض في كوسوفو ستظل بحاجة إلى مشاركة الأمم المتحدة والمشاركة الدولية لبعض الوقت في المستقبل. والواقع أن عملية المعايير التي استهلها ممثل الأمين العام شتاينر توفر إطاراً مفيداً لتحديد الحالة في كوسوفو. ومن الواضح أنه في ضوء شعار ''وضع المعايير قبل تحديد المركز''، يوفر إطار المعايير صورة دقيقة ومتماسكة للمعايير التي يتعين تحقيقها على الأرض قبل أن يتسنى إيجاد حل نهائي لقضية كوسوفو.

وعليه، فقد أسعدنا أن نلاحظ أن نهج وضع المعايير يحظى بتأييد الكيانات السياسية في كوسوفو إلى حد أن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أنشأت آلية لرصد التقدم المحرز، وأن البعض منها وضع خطط عمل لتحقيق المعايير المرجوة.

وقد سعدنا أيضا لعلمنا أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصدد وضع مجموعة من مؤشرات التقدم تمكنها من معرفة الإنجازات بشكل منتظم، وإبراز المجالات التي تحتاج الى تكثيف الجهود. فهذا من شأنه أن ييسر شيئا شجعنا عليه أكثر من مرة: وهو إجراء تحليل أكثر تعمقا للمعايير، للتحقق من مسار الاتجاهات السائدة ومن أية تهديدات ناشئة، حتى يتسنى اتخاذ ما يلزم من إجراءات.

وأود أن أثير مسألتين محددتين، الأولى هي نتائج الانتخابات البلدية التي أجريت في الشهر الماضي. فعلى حين أن تلك الانتخابات تمت بنجاح وفي مناخ سلمي، فمن المؤسف أن صرب كوسوفو لم يشاركوا فيها إلا بأعداد قليلة. و لم يكن ذلك لصالح قضيتهم من حيث تعظيم مشاركتهم في الحياة السياسية في كوسوفو. ونتائج

الانتخابات خير شاهد على ذلك. والآن، أكثر من أي وقت مضى، يتعين على الأغلبية في كوسوفو أن تحمي حقوق الأقليات، ويتعين على الأقليات أن تبذل جهدا أكبر للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع الذي تعيش فيه. وفي هذا الصدد، نرحب بالتأييد الذي يوليه زعماء الطوائف في كوسوفو لمفهوم اللامركزية، ولنية الممثل الخاص للأمين العام، شتاينر، على إعطاء دفعة لذلك المفهوم. ومن الأهمية بمكان أن تعمل بعثة الأمم المتحدة على إشراك بلغراد في تطبيق المفهوم.

النقطة الثانية التي أود أن أثيرها تتعلق بالعودة. ونحن نتفق مع السيد شتاينر في أن مسألة العودة تمثل أولوية عليا بالنسبة للجميع، ونؤيد قيامه مع رئيس الوزراء رجب بتشكيل فرقة العمل المعنية بالعودة، لتقديم دعم رفيع المستوى لبرنامج العودة وتنسيق هذا البرنامج، بغية تنشيط هذه العملية. ويجب أن يكون الهدف بالنسبة لعملية العودة أن تكون مستدامة، وبالنسبة للعائدين أن يدمجوا في المجتمع، وهو هدف نلاحظ أنه أبعد ما يكون عن الواقع الراهن في بعض البلديات.

والدعم المتواصل من المجتمع الدولي أمر أساسي. ونأمل أن يكون مؤتمر المانحين من أجل كوسوفو، الذي انعقد البارحة في بروكسل، قد حقق النتائج المنشودة فيما يتعلق بتمويل برنامج العودة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أقول إن وفد بلادي يتطلع إلى المشاركة في بعثة مقبلة لمجلس الأمن إلى كوسوفو.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): نشكر السيد غينو على المعلومات التي قدمها لنا، والتي تساعدنا في تكوين صورة أوضح عن التطورات التي استجدت في الأيام الأخيرة. وقبل أن أتناول بعض النقاط التي أثارها وكيل الأمين العام، أود أن أشير إلى تقرير الأمين العام (S/2002/1126) الذي نرى فيه تقدما محرزا في مختلف المجالات. ونثني على الممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، وأعضاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على العمل الممتاز الذي يضطلعون به.

ونود أن نشير إلى ثلاث نقاط محددة. النقطة الأولى تتعلق بعودة اللاجئين. ومما يبعث على الارتياح أن عدد عمليات العودة المنظمة والفردية آخذ في الزيادة. والطريقة الشاملة التي تعالج بها هذه المسألة كفلت، على الأقل، توفير حد أدنى من الظروف الأمنية والإنمائية للأشخاص العائدين، مما أتاح لهم أن يبدأوا حياتهم من جديد. لذا، نعتقد أن مبادرة الممثل الخاص بإنشاء فرقة عمل بشأن العودة ستسمح بتقييم تلك السياسة وتحسينها، "لتحويل هذه الأولوية إلى واقع" على حد قول السيد شتاينر.

النقطة الثانية تتعلق بالحالة في ميتروفيكا. إننا نعترف بأن الحالة في منطقة ميتروفيكا قد تحسنت بشكل ملموس. وأنا لا أتكلم هنا عن الحالة الأمنية فحسب، بل أيضا عن الجهود المشتركة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع السكان، من أجل تفكيك الهياكل الموازية القائمة حاليا، ودمج هذه المنطقة في الإطار الذي يجري تطبيقه على بقية كوسوفو. لهذا السبب، نرى أن خطة السبع نقاط التي اقترحها الممثل الخاص في ١ تشرين الأول/أكتوبر، خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح.

النقطة الثالثة تتعلق بالحالة السياسية. وقد حدث تحسن ملحوظ في توطيد السلطة التنفيذية والتشريعية. والتزام العاملين في هذين المجالين سيجعل القرارات التي يتخذونها أكثر كفاءة وفعالية. ونحن نناشد من انتخبوا حديثا أن ينضموا إلى هذا الجهد، ويعملوا من أجل تعزيز المؤسسات على نحو يضمن تشكيل مجتمع متعدد الأعراق.

لقد كان معدل الامتناع عن المشاركة في انتخابات ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر مرتفعا للغاية. ونحن نأسف لأن أعدادا كبيرة قررت عدم المشاركة بأي قدر كبير في العملية الانتخابية. وهذا القرار، وبالتحديد قرار صرب كوسوفو يضر بهم ضررا مباشرا لأنه يقلل قدرتهم على التأثير والمشاركة في عمليات صنع القرار. ومن دواعي الأسف أن قرار بعض ساسة الصرب بتشجيع مقاطعة صرف كوسوفو للانتخابات من خلال حملة تضليل، طغى على الجهود التي بذلها زعماء آخرون والمجتمع الدولي.

وينبغي أن تكون هذه النتائج مدعاة للإمعان في التأمل، لأنها، في اعتقادنا، قد تُعزى إلى مجموعة متنوعة من العوامل، من بينها ما يلي: الكلل من الانتخابات، ورفض سياسات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو؛ وعدم الاكتراث بالآليات الديمقراطية؛ والافتقار إلى المعلومات؛ ونفوذ المجموعات الانتخابية في المنطقة؛ وعدم وجود التزام من جانب الزعماء المحليين بحث الناخبين على التصويت. وأذكر هذه القائمة من الشواغل على سبيل المثال لا الحصر. لذا، نعتقد أنه لا ينبغي الاستخفاف بهذه النتائج، حيث أنه من خلال تحليل آثارها وأسبابها، قد يكون من الممكن التعرف على مجال واعد يمكن فيه تصميم سياسات تعبر عن الواقع بصورة أفضل.

ونأسف لأن برنامج اللامركزية الإدارية الذي عرضه الممثل الخاص تعين إرجاؤه نظرا لنتائج الانتخابات. ونحن نرى أن مبادئ اللامركزية مهمة جدا بالنسبة لمستقبل الإدارة في كوسوفو. وبالتالي، فإننا على ثقة من أن السيد شتاينر سيستمر في محاولة تنفيذ برنامجه، بإجراء الإصلاحات اللازمة. كما نؤيد المبادرة التي تقترح أن يقدم مجلس أوروبا برنامجا في هذا الصدد.

ختاما، نود أن ننوه بالعمل الذي تم إنجازه بالتعاون مع البلدان المجاورة، وبالطبع مع حكومة يوغوسلافيا. فالمنظور الإقليمي يكفل ألا تكون البرامج التي تستحدثها بعثة الأمم المتحدة منعزلة، وأن تتمكن المؤسسات الجاري إنشاؤها من أن تصبح مستدامة ذاتيا بمرور الوقت.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غينو على إحاطته. إن المملكة المتحدة تؤيد البيان الذي ستدلي به الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي. ولا أود سوى إضافة بضع ملاحظات بصفتي الوطنية. إننا نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وغيرها من الركائز، تحقق تقدما مطردا في كوسوفو، في ظروف بالغة الصعوبة.

ونرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا الممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، إلى بلغراد، وبتكثيف التعاون بينه وبين السيد كوفيتش بشأن قضايا كوسوفو، وذلك لأننا نعتقد أن التعاون بين بلغراد وبعثة الأمم المتحدة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أمر أساسي لا غنى عنه.

ونؤيد بشدة مبادرات مايكل شتاينر بشأن كل من ميتروفيتشا وبشكل أعمّ اللامركزية. ونعتقد أنه من المهم أن تفكك الهياكل الموازية في شمال ميتروفيتشا وأن تتمكن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من توطيد سلطتها. وبطبيعة الحال، تأسف المملكة المتحدة لقلّة عدد المقترعين من الصرب في ميتروفيتشا في الانتخابات التي أجريت مؤخرا. وتجاهل المتشددون النصيحة الصادرة من بلغراد ومن شعبهم بالذات، وضاعت عليهم الفرصة نتيجة لذلك.

ونؤيد اللامركزية لأننا نود أن نرى كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق حقا، ونعتقد أنه لا بد للسكان المحليين أن يتحملوا مسؤولية أكبر عن حياتهم اليومية لكي

يتحقق هذا الواقع. وبالتالي، فإننا، مثل غيرنا، سررنا لأن الصرب وغيرهم من الأقليات شاركوا في التصويت في أماكن أخرى، حتى وإن كان ذلك بأعداد أقل مما كنا نود في بعض المناطق. ورغم هذه الأعداد القليلة فإن السير الناجح بصفة عامة للانتخابات ينبغي أن يرسي أساساً متينا لإحراز المزيد من التقدم.

وتدين المملكة المتحدة بقوة اغتيال رئيس المجلس البلدي وشخصين آخرين من سوفا ريكا بعد الانتخابات. ولا بد من محاكمة مرتكبي هذه الجرائم. ومثل هذه الأعمال الإجرامية والمتصفة بالعنف والتطرف تشكل تحديا للمجتمع الدولي.

وقد زار وزير الخارجية البريطاني بلغراد وبريشتينا في اليومين الماضيين. والتقى الزعماء السياسيين في المدينتين. وأكد دعمنا القوي لنهج الممثل الخاص شتاينر، ”المعايير قبل المركز“، ولحاجة جميع الأطراف في كوسوفو إلى العمل معاً. وإن المطلوب قيام تعاون عملي لتحسين ظروف المعيشة، ولتشجيع عودة اللاجئين والمشردين داخليا، ولتعزيز النمو الاقتصادي، بحيث يعود النفع على جميع سكان كوسوفو.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا لكي ننظر في مناقشة علنية في الحالة في كوسوفو. وأود أن أشكر أيضا السيد جان ماري - غينو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، على بيانه المفصل والمستكمل.

منذ اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، مدّ المجتمع الدولي يد العون إلى كوسوفو. وبُذلت تضحيات كثيرة. ومن الواضح اليوم أنه تم إحراز تقدم حقيقي، ويدل هذا على فعالية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والسيد شتاينر في دوريهما وأنشطتهما.

ونعتقد أنه من الضروري تقديم دعم متعدد الأبعاد لكي تحرز بعثة الأمم المتحدة نجاحا كاملا. ويمكن أن يتحقق هذا الدعم على مستويات ثلاثة: مستوى عناصر كوسوفو السياسية - الاجتماعية، ومستوى جيران كوسوفو المباشرين، ومستوى المجتمع الدولي.

أولا، يجب على العناصر الاقتصادية - الاجتماعية أن تفهم أنه لا يمكن إحراز أي شيء دائم إلا إذا كانت هناك مصالحة من خلال الحوار والتسامح، واعتراف كل فرد بهويته وبهوية الآخرين وقبولها، والتكامل. واحترام هذه الفضائل الأساسية هو السبيل الوحيد الذي سيمكّن كوسوفو من تخطّي الكراهية، ومن مكافحة الجريمة والعنف على نحو فعال، ومن التمتع بحياة سياسية متسقة تأخذ في الحسبان مصالح كل فرد. وتوفير الخدمة المدنية المتعددة الأعراق المتكاملة أمر ضروري لتحقيق هذا الهدف. ويود وفد بلادي أن يؤيد اللامركزية، التي يمكنها أن تعزز مجتمعا متعدد الأعراق. وفي هذا الصدد، ندعم مبادرات السيد تشاينر.

ويجب أن ينبع المستوى الثاني للدعم من الجيران المباشرين لكوسوفو، والواقع أن ضم هذا الإقليم إلى أسرة البلقان العظيمة يعتمد على وجود قدر أكبر من التعاون الصريح والمستدام مع جيرانه. وهنا أود أن أذكر، بل وأن أرحب، بالاتفاقين الموقّعين مؤخرا مع ألبانيا وسلوفينيا بشأن إنشاء شراكتين في المستقبل في مجالات التجارة والسياحة والشرطة والتعاون في مضمار النقل. ومع ذلك، يساور الكاميرون بعض القلق، وبخاصة إزاء إعادة التوطين الإجباري للمصابين بالأمراض العقلية من أهالي كوسوفو وإزاء التوتر المستمر على الحدود بين كوسوفو وجيرانها رغم الاتفاقات الموجودة.

وأخيرا، ينبغي أن ينبع المستوى الثالث للدعم من المجتمع الدولي. ورغم التضحيات التي لا تُنكر التي بذلها المجتمع الدولي في كوسوفو - جهود وتضحيات أسفرت عن نتائج إيجابية إلى الآن - لا بد للمجتمع الدولي أن يظل يقظا ومتبصرا وصبوراً في السعي إلى تحقيق الأهداف النبيلة التي وضعها لكوسوفو. ويجب أن يستمر في العمل وإلا خاطَر بأن تذهب كل جهوده أدراج الرياح. ويجب أن يكون هناك دعم مالي أكبر بغية تعزيز الهيكلين الاجتماعي والتعليمي وسيادة القانون وتدريب الشرطة. ويجب أن يكون هناك قدر أكبر من المشاركة الهامة في الإنعاش الاقتصادي وفي اتخاذ تدابير لمعالجة العجز التجاري الكبير، ولتشجيع الاستثمار الأجنبي، ولتعزيز تهيئة الوظائف، ولتدعيم قدرات السكان العاملين في مجالي التعليم والتدريب.

ونرحب بالانتخابات البلدية التي أجريت مؤخرا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في كوسوفو. ومما أثلج صدرنا أن التحضير لهذه الانتخابات أحاطه الهدوء وأنها سارت وفقا للمعايير الديمقراطية، كما أكد السيد غينو. ولكننا نشجب اغتيال رئيس بلدية سوفا ريكا وعضوين من موظفي الأمن الخاص به.

ورغم أن تقييم الانتخابات إيجابي بصفة عامة، إلا أنه يشف عن بعض السمات التي تثير القلق. وأحدها قلّة عدد المشاركين في التصويت من صرب كوسوفو؛ ولا نعتقد الآن أن تلك كانت أفضل وسيلة يعربون بها عن مطالبهم أو يدافعون بها عن قضيتهم. وهناك سمة أخرى تثير القلق، وهي عودة العنف السياسي، والثالثة هي التصويت لأسباب عرقية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن للأغلبية العرقية دورا أساسيا تضطلع به في تعزيز المجتمع المتعدد الأعراق، مع الأخذ في الحسبان مصالح جميع عناصر المجتمع. ونقدر الإدانة القوية والصريحة من جانب جميع الزعماء السياسيين المحليين للاغتيالات في سوفا ريكا. ونرى أنه على جميع الأطراف الفاعلة السياسية في الإقليم أن تفهم أن مستقبل كوسوفو يعتمد على التسامح والتكامل والمشاركة.

ونود في الختام أن نؤكد للسيد شتاينر دعمنا الكامل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

على غرار المتكلمين السابقين، أود أن أضم صوتي إلى أصوات مَن تكلموا قبلي في شُكر الأمين العام على تقريره (S/2002/1126)، وفي شكر السيد غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية المفيدة.

ترحب حكومة بلادي بإجراء الانتخابات البلدية بأسلوب نزيه وسلمي. ويلاحظ الوفد الصيني أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تضع مجموعة من مؤشرات التقدم تسمح لها بمتابعة تحقيق المعايير وبتسليط الضوء على المجالات التي يجب تكثيف الجهود فيها. وستتركز الجهود الإضافية على إشراك المؤسسات المحلية بعد إجراء الانتخابات البلدية.

كما نلاحظ في الوقت نفسه أن جمعية كوسوفو رفضت مقترحات ممثلي الأقليات فيما يتعلق بقانون التعليم العالي. ويُعرب الأمين العام عن أسفه لهذا الرفض. ونأمل أن تُعالج هذه المسألة بشكل ملائم بغية كفالة حماية حقوق ومصالح الأقليات بطريقة عملية.

وفيما يتعلق بمسألة الانتخابات، يؤيد وفد بلادي تقييم الأمين العام في الفقرة ٤٩ من تقريره الذي قال فيه إن الانتخابات ليست سوى الخطوة الأولى، وإن مشاركة جميع الطوائف في كوسوفو في الهيئات المنتخبة على الصعيدين المركزي والمحلي تُشكل عنصرا هاما ليس فقط لكفالة الحكم الناجح بل أيضا لجعل الحكومة توفر خدمات جيدة لجميع

الطوائف. وبهذا المعني نُعرب عن قلقنا إزاء انخفاض نسبة مشاركة صرب كوسوفو في الانتخابات. ونأمل أن تتخذ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تدابير فعالة لضمان جعل الحكومات على الصعيدين المركزي والمحلي تحمي مصالح الأقليات.

وحسبما أوضح السيد غينو وكل المتكلمين هنا ما زال هناك شوط طويل يتعين أن تقطعه كوسوفو في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية. وسيواصل وفد الصين متابعة تطورات الحالة في كوسوفو عن كثب. ونتطلع إلى الزيارة التي ستقوم بها بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو برئاسة السفير كولبي ونتوقع أن تتحقق منها نتائج مثمرة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل يوغوسلافيا.

السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. إننا ممتنون للأمين العام على تقريره ولوكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية وتحليله المفصلين.

ويُقدر وفد بلادي حقيقة أننا نناقش قضية كوسوفو وميتوهيا مرة أخرى بعد شهرين من مناقشتنا الأخيرة. وكانت هذه فترة دينامية إذ جرت فيها انتخابات المحليات يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وكان من المقرر أن تقوم بعثة من مجلس الأمن بزيارة تلك المقاطعة أثناء الانتخابات. إلا أن هذا لم يتم بكل أسف. ولدينا أمل وطيد في أن تتم زيارة البعثة التمثيلية رفيعة المستوى للمجلس في المستقبل القريب بغية الحصول على معلومات مستقاة من مصادرها عن الحالة على أرض الواقع، وهي حالة ليست مرضية مع الأسف.

اسمحوا لي أولا بأن أدلي بتعليقات قليلة موجزة على التقرير المعروض علينا، لا سيما الفصل المعنون: ”تهيئة الظروف المناسبة للعودة وإعادة الإدماج الدائمين“. من الحقائق المعروفة للجميع أن هناك ربع مليون شخص تقريبا من المشردين داخليا المنتمين إلى طوائف الأقليات ما زالوا غير قادرين على العودة إلى ديارهم، حتى بعد مضي ثلاثة أعوام على التواجد الدولي في كوسوفو وميتوهيا. ولئن كنا نسلم بالحاجة إلى معالجة المشاكل التي من قبيل مشكلة الإعادة القسرية لألبان كوسوفو ونحترم تلك الحاجة - وهي مسألة تم إبرازها في مقدمة الفصل المتعلق بعملية العودة - فإننا نشعر بقوة بأن تهيئة الظروف المناسبة لعودة الأشخاص المشردين داخليا ينبغي أن تحظى بالأولوية في أي محاولة جادة لتحقيق الاستقرار والديمقراطية وتعددية الأعراق في تلك المقاطعة. وما لم تُتخذ تدابير فعالة وملموسة لتعجيل عملية العودة، فمن المؤكد أن عدد الراغبين في محاولة العودة لن يزيد. وأسطع برهان على عدم حدوث تقدم في عملية العودة البيانات التي أوردها التقرير والتي مؤداها أن عدد الذين عادوا حتى الآن إلى كوسوفو وميتوهيا من طوائف الأقليات لم يتعد ٦٩٨ ١ شخصا.

وأود أن أضيف أيضا أن الأنشطة التي تستهدف تشجيع الحوار بين الأعراق على الصعيد الجماهيري - مثل إقامة مباريات لكرة القدم والملاكمة تمثل دونما شك مبادرات إيجابية. ومع ذلك، فإن النقص المستمر في عدد العائدين يمثل مشكلة تنبع من شواغل أساسية أعمق بكثير، كانعدام الأمن والافتقار إلى حرية التنقل.

ومما يبين بوضوح مستوى انعدام الأمن والافتقار إلى حرية التنقل ما حدث قبل أسابيع قليلة عندما قامت جماعة من الغوغاء بالهجوم على مجموعة من الصرب المسنين الذين كانوا يحاولون الدخول في أحد المصارف في مدينة بيش للحصول على معاشاتهم. وعلاوة على ذلك ما ذكرته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عن قيام ألبان كوسوفو بإلقاء حجارة وقنابل مولوتوف على ضباط

الشرطة التابعين للأمم المتحدة الذين تم استدعاؤهم لاستعادة النظام. ونُعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام شتاينر لقيامه فورا بإدانة ذلك الحادث. ومع ذلك لا توجد أي ضمانات بعدم تكرار هجمات مماثلة في المستقبل.

وهذا يؤدي بنا إلى الحديث عن مسألة الانتخابات البلدية الأخيرة. في ظل الحالة المحفوفة بالمخاطر السائدة على أرض الواقع، اتخذت أعلى السلطات في بلادي القرار الصعب المتمثل في دعوة الأقلية الصربية إلى الاشتراك في تلك الانتخابات. ومع ذلك فإن التصويت ليس مجرد واجب ملزم للمواطنين ولكنه حق أيضا يرغب المواطنون في ممارسته ما داموا يعتقدون أن سيُحسن ظروف معيشتهم.

لقد شاركت الأقليات، بما في ذلك الصرب، في تلك الانتخابات على أمل أن يسعى المجتمع الدولي بهمة أكثر لتهيئة الظروف التي تحترم فيها حقوقهم الإنسانية وتتحسن فيها أحوالهم العامة. وعلى الرغم من أن تلك المشاركة كانت موضوع تقييمات مختلفة، فإننا نرى أن زيادة نسبة مشاركتهم لم تكن أمرا ممكنا من الناحية الواقعية.

وكان الجزء الشمالي من متروفيكا هو البلدية الوحيدة التي لم يصوت فيها الصرب. وأنا لا أسمي ذلك مقاطعة للانتخابات. فحكومة بلادي تعتقد أنهم اتخذوا ذلك القرار من منطلق خوف حقيقي على مستقبل بقائهم على قيد الحياة في تلك المدينة. وتظل حكومة يوغوسلافيا الاتحادية ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق هدف تعدد الأعراق في كل أنحاء كوسوفو وميتوهيا، بما في ذلك متروفيكا. ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال التعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنيين مع تجنب اتخاذ أية خطوات قد تزيد من تفاقم سوء الحالة. إننا نقف على أهبة الاستعداد لنساهم بشكل كامل في تطبيع الأحوال في تلك المدينة بما في ذلك من خلال جهود السيد شتاينر الرامية إلى تعديل الخطة ذات النقاط السبع المتعلقة بالحالة في متروفيكا التي أشار إليها السيد غينو.

ونقول بشكل أعم في هذا السياق إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤيد قرار السيد شتاينر بشأن مواصلة المناقشات المتعلقة بتحقيق اللامركزية في كوسوفو وميتوهيا وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نُرحب بالقرار الناجم عن الاجتماع الأخير الذي عقده السيد شتاينر مع الصرب والألبان بشأن دعوة ممثلين عن مجلس أوروبا لزيارة مقاطعة كوسوفو لمناقشة نماذج تحقيق اللامركزية مع جميع الطوائف القومية. ونود أن نُشدد على الحاجة إلى الحصول على ضمانات قوية وقاطعة من المجتمع الدولي تتعلق بتحقيق اللامركزية . ومن شأن ذلك أن يمهد السبيل إلى إنشاء مؤسسات محلية ديمقراطية ومستقرة واستعادة الثقة في المستقبل المشترك لجميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا.

وفي ظل هذه الظروف الجديدة فقط سيكون من الممكن تحقيق الرخاء لجميع المواطنين في هذه المقاطعة. وعلاوة على ذلك، سيكون من الممكن أيضا تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تم تناولها في الاجتماع التنسيقي بين المانحين الذي عُقد أمس في بروكسل إذا تحققت الثقة في ذلك المستقبل المشترك.

واسمحوا لي بأن أتطرق بإيجاز إلى بعض القضايا التي تسبب أيضا قلقا خطيرا لنا. كما ذكرت في رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن في الشهر الماضي، تم في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر من العام الحالي افتتاح نقطتي عبور للحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية ألبانيا بطريقة لا تتمشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وبالأخص مع الأحكام المتصلة بسيادة يوغوسلافيا وسلامتها الإقليمية.

وبعد ذلك ببضعة أيام فقط، قام رئيس الوزراء باجرام رجب وأعضاء آخرون في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي بزيارة إلى نيويورك نظمت بطريقة تخالف أحكام قرار مجلس الأمن المشار إليه والإطار الدستوري. وهذا أمر غير مقبول لحكومة بلادي، نظرا لأن الوثيقتين تحددان بوضوح أن التعاون الدولي فيما يتعلق بكوسوفو وميتوهيا يندرج في إطار الاختصاص الخالص لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونتوقع من مجلس الأمن أن يمنع مثل هذه الانحرافات عن الإطار المستقر لاختصاصات المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، آخذا في الاعتبار أن الوضع الحالي لكوسوفو وميتوهيا قد حدد بوضوح في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وحده. لذلك، تناشد حكومة بلادي مرة أخرى مجلس الأمن أن يكفل التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وختاما، أود أن أوضح مرة أخرى أنه في الفترة المقبلة ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود جادة من أجل القيام بمعالجة بنَّاءة لمشكلتين وهما: عودة الأشخاص المشردين داخليا وتحقيق اللامركزية لكوسوفو وميتوهيا. وحكومة بلادي مستعدة للمساهمة بشكل كامل في هذه الجهود. وما لم يتحقق تقدم واضح في هاتين المسألتين المترابطتين ترابطا وثيقا في وقت قريب، فإننا سنصبح في غضون بضعة شهور فقط بعيدين أكثر مما نحن الآن عن تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إقامة مجتمع متسامح ومتعدد الأعراق في كوسوفو وميتوهيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل يوغوسلافيا على الكلمات الودية التي وجهها لي. المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثلة الدانمرك. أدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وهي إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة تركيا، وقبرص، ومالطة، فضلاً عن أيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وأود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة. وتعطي هذه الإحاطة، بالإضافة إلى تقرير الأمين العام، لمحة عامة عن آخر التطورت في كوسوفو.

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أجريت الانتخابات البلدية في كوسوفو. وكان ذلك أول انتخاب يجري فيه اختيار جميع المجالس البلدية لفترة ولاية مدتها أربع سنوات. ويثني الاتحاد الأوروبي على الكفاءة التي أجري بها. ونرى أن الانتخاب قد اتسم بالحرية والنزاهة على حد سواء. ولذلك فإننا ننضم إلى الاتحاد الأوروبي في وصفه بأنه خطوة كبيرة تتخذ في عملية إقامة مجتمع ديمقراطي في كوسوفو. بيد أن حادثاً واحداً عكّر صفو هذه الانتخابات التي سادها فيما عدا ذلك السلام. وتمثل ذلك الحادث في قتل رئيس الجمعية البلدية وشخصين آخرين في سوهاريكي/سوفا ريكا. ويدين الاتحاد الأوروبي أعمال القتل تلك بأشد العبارات. ولا بد من تقديم مقترفيها للعدالة، لأنها تمثل هجوماً على الديمقراطية في كوسوفو.

واتسمت الانتخابات البلدية بقدر كبير من التفاوت في مشاركة الناخبين من إقليم لإقليم. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لانخفاض المشاركة بين دوائر الأقلية

الصربية في بعض المناطق. ونشارك الممثل الخاص للأمين العام شتاينر رأيه من أن الأقلية الصربية قد فاتتها بالامتناع عن الاقتراع فرصة المساهمة في تشكيل مجتمعاتها المحلية.

ويمثل إرساء قاعدة التقدم الاقتصادي الأساس لوضع كوسوفو على الطريق المؤدي إلى مستقبل أفضل. ونتفق مع الأمين العام في أن التحديات الرئيسية تتمثل في إيجاد فرص العمل، وكفالة توطيد أسس اقتصاد السوق، وزيادة قدرة القوة العاملة في كوسوفو عن طريق التعليم والتدريب. ويجب أن تتحمل المؤسسات المؤقتة المسؤولية الأولى عن إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي بالنسبة لجميع سكان كوسوفو. ويعرب الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد عن تأييده للعمل الذي تقوم به وكالة كوسوفو الاستئمانية في تحديد الملكية العقارية بوضوح، وتيسير الاستثمارات الجديدة وحمايتها، واستخدام الاستثمارات المعطلة استخداماً منتجاً. ونتوقع أن نرى جميع الأطراف تقدم تأييدها الكامل من أجل مواجهة التحديات الصعبة المقبلة.

وسوف يلزم أيضاً مواصلة بذل الجهود لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد بغرض إرساء قاعدة مستدامة للتنمية الاقتصادية في كوسوفو. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة شرطة كوسوفو في هذا الصدد.

والسلطة التي تتمتع بها الأمم المتحدة في كافة أنحاء كوسوفو غير مقيدة بشروط. فلا مكان فيها للتقسيم، ولا للأحادية العرقية، ولا للهياكل الموازية. ويتوقف إحراز التقدم في ميتروفيتشا على إحلال مؤسسات شرعية محل الهياكل الموازية. كما يتوقف أيضاً على التعاون الكامل من جانب الجهات الفاعلة المحلية من قبيل البعثة وقوة كوسوفو في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية الاستمرار في العملية الرامية لتحقيق مزيد من اللامركزية. ونجدد نداءنا لبلغراد بالإقلاع عن تقديم دعمها المالي والسياسي للهياكل الموازية، بما فيها مراقبو الجسور. ويجب أن يعمل القضاة والمدعون العامون من صرب كوسوفو ضمن الهياكل القانونية الشرعية ومن ثم يسهموا في توطيد سيادة القانون في كوسوفو. ولتحقيق ذلك، يجب أن نستعيض عن الخوف بالثقة وأن نبني الثقة من خلال اتخاذ التدابير العملية التي يقترحها الممثل الخاص. وبذلك يُفتح الطريق أمام إنهاء المواجهة بين من هم على ضفتي نهر الأيبار المتقابلتين. وليس هناك ما يخسره سكان الجزء الشمالي من ميتروفيتشا. فليس أمامهم سوى الكسب.

ولا تزال مسألة العائدين تمثل المحكّ لتقدم كوسوفو صوب تحقيق المجتمع المتعدد الأعراق. ولا يزال الاتحاد الأوروبي على تأييده لجهود البعثة من أجل الإسراع بمعدل عمليات العودة. ونرحب في هذا الصدد بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن توقف الاتجاه السائد سابقاً والمقتصر على هجرة الأقليات. كذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بالتعاون بين البعثة وبلغراد في كفالة استدامة عمليات العودة. بيد أنه ما زال في الإمكان عمل الكثير. ونأسف للتقارير التي تفيد بإعاقة العائدين على الصعيد المحلي ونحث جيمع السلطات على التضافر مع البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تحسين الأوضاع بالنسبة للعائدين.

ولا يزال مصير المفقودين أيضاً يشكل عبئاً خطيراً على جميع الطوائف في كوسوفو. و لا يزال حل تلك المسألة يشكل عائقاً حرجاً في طريق المصالحة، وينبغي لذلك أن يلقى الاهتمام اللازم من السلطات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي يؤديه مكتب المفقودين والفحوص الجنائية المنشأ حديثاً.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن الاتحاد الأوروبي ما زال على تأييده لسياسة الممثل الخاص وشعارها ”وضع المعايير قبل تحديد المركز“. ويجب أن ينصبّ تركيز الساسة في كوسوفو على تحقيق ثقافة تستند إلى سيادة القانون، والتصدي للجريمة والعنف، وكفالة التقدم الاقتصادي قبل النظر في وضع كوسوفو في المستقبل. وسوف يلزم تناول الوضع النهائي لكوسوفو في الوقت المناسب تمشياً مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا بد أن يؤمّن الحل مجتمعاً يجمع بين التعددية العرقية والديمقراطية، ويسهم في استقرار المنطقة المحيطة.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أهنئكم تهنئة صادقة يا سيدي على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن. ويبدو وفقاً للتنبؤات الجوية الأخيرة أن شهر تشرين الثاني/نوفمبر سيكون ممطراً وعاصفاً. وإني على يقين من أن سفينة المجلس ستبحر بقيادتكم متفادية بنجاح جميع الشعب المرجانية التي تهدد بتمزيق أوصالها.

وأتوجه بالشكر الخاص لوكيل الأمين العام جان - ماري غينو. فقد زودتنا إحاطته الإعلامية الشاملة كما هي العادة، فضلاً عن تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بصورة واضحة للحالة على أرض الواقع.

ونظراً لتأخر الوقت سألتزم جانب الإيجاز الشديد. وبما أننا عرضنا موقف بلدي وتقييمه للتطورات الجارية في كوسوفو في اجتماعاتنا السابقة ولأنه كما هو لم يتغير بصفة أساسية، فسأكتفي بإبداء ملاحظات قليلة على آخر ما طرأ من أحداث.

ويعطينا التقدم الملحوظ الذي أحرزته البعثة في تعزيز عمليات وضع المعايير، وتعزيز سيادة القانون، وإرساء قواعد الاستقرار الاقتصادي في المنطقة، مبرراً حسناً للتفاؤل. ولكنه ينبغي فيما أرى أن يكون تفاؤلاً مشوباً بالحذر الشديد. إن نتيجة الانتخابات البلدية التي أُجريت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر تمكننا من استخلاص نتيجة مفادها أنه على الرغم من إحداث تحسينات كبيرة في الإقليم، لا يزال هناك العديد من العقبات إلى الأمام.

وقد تم الاعتراف بالطابع الديمقراطي للانتخابات على نطاق واسع. ويسرنا أن نعلم أن الاقتراع جرى في مناخ هادئ وسلمي. ونرى أنه ينبغي تهنئة أبناء كوسوفو على نضجهم السياسي. ويشيد وفدي أيضا بممثلي الوجود الدولي في الإقليم، الذين أسهموا إسهاما كبيرا في النجاح العام للانتخابات.

وما من شك في أن ناخبي كوسوفو قد أودعوا ثقة كبيرة في أيدي القادة المنتخبين الجدد. والآن من الأهمية بمكان ضمان الحكم الرشيد ذي الفوائد التي تعود على جميع الطوائف القومية وذلك بالتنفيذ السليم لنتائج الانتخابات.

وفي ذلك الصدد، ينبغي أن أشير إلى أنه لأول مرة يعكس الاقتراع التنوع الإثني الكامل لكوسوفو. ولذا فإن المعلومات الواردة عن انخفاض مشاركة الأقليات في التصويت، وخاصة صرب كوسوفو في بعض المناطق، كانت مدعاة لأشد الأسف.

ولكن، دعونا نواجه الحقيقة. إن عدم المبالاة هو الأخت الصغرى للتهلكة. وقد أظهر اغتيال رئيس المجلس البلدي وشخصين آخرين في سوفا ريكا، وهجوم الغوغاء على مجموعة من السجناء الصرب، بالإضافة إلى عدد من الحوادث الأمنية الأخرى، أن بعثة الأمم المتحدة وقوة شرطة كوسوفو لا يمكن أن تُضعفا جهودهما الرامية إلى القضاء على

إيدولوجية قائمة على عدم التسامح السياسي والعرقي في الإقليم.

وقد ورد في وسائط الإعلام أن المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المعني بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك، السيد خوسيه كوتييرو، خلال زيارته إلى كوسوفو، لم يعترف بوجود تحسن في وضع حقوق الإنسان في المنطقة. وأشار بصفة خاصة إلى العملية البطيئة لعودة الأقليات. وبالطبع، إن الصحافة ليست أكثر مصادر المعلومات موثوقية بشأن هذه المسائل الحساسة مثل كوسوفو. وآمل أن تظهر استنتاجات السيد كوتييرو قريبا في تقريره.

ومع ذلك، لا تزال المشكلة قائمة. فعلى الرغم من الجهود الدولية المكثفة الرامية إلى تحسين الظروف الأمنية، لا يزال صرب كوسوفو والآخرون من غير الألبان الذين يعيشون في مناطق مختلطة الأعراق يخشون من التخويف العنيف. وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر كانت هناك حالات من اشتعال العنف المتصل بالعرق في جميع أرجاء الإقليم. واسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أن أوكرانيا تدين بشدة انفجارات جميع أنواع العنف في كوسوفو وتدعو البعثة وقوة شرطة كوسوفو إلى مواصلة إجراءاتهما الصارمة لإيقاف هذا الاتجاه الخطير.

ونود أيضا أن نؤيد موقف الاتحاد الأوروبي المتصل بالموضوع ونحث جميع سلطات كوسوفو على العمل بشكل وثيق مع البعثة ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتحسين المناخ فيما بين الأعراق، فضلا عن تهيئة الظروف الموائمة لعودة اللاجئين عودة مستدامة.

ونحن نرى أن التعاون الفعال مع سلطات بلغراد، وكذلك تنفيذ المبادرات الجديدة، التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل شتاينر، بالتعاون مع قادة كوسوفو، من شأنها أن تتمخض بالتأكيد عن نتائج ملموسة. وهناك قول مأثور قديم مفاده ''أن الجميع يتكلمون عن الطقس، ولكن لا أحد يفعل أي شيء بشأنه''. وجهود الممثل الخاص المتجهة نحو إحراز النتائج تترك لدينا انطباعا بأن الطقس يمكن أن يتغير. وفي ذات الوقت أعتقد أن طائفة المهام العاجلة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية، تقتضي أكثر من رد فعله الفوري. إنها تتطلب مزيدا من الاهتمام الإضافي من مجلس الأمن والدعم المنسق المناسب من المجتمع الدولي.

وأود أن أختتم بإعادة تأكيد التزام أوكرانيا القوي بعملية تثبيت الاستقرار في الإقليم واستعدادنا لمواصلة المشاركة في الأنشطة الدولية هناك.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل اليابان وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن عن الحالة في كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام السيد جان – ماري غينو على تقريره الذي جاء في حينه.

إنني، اليوم، سأركز تعليقاتي على الانتخابات البلدية التي أجريت مؤخرا ومختلف المسائل ذات الصلة. فقد كانت الانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر أول انتخابات تُجرى منذ إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. وإذ تدرك الحكومة اليابانية الأهمية الكبيرة للانتخابات بالنسبة لعملية السلام، فإنها أوفدت خبراء انتخابات إلى بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بكوسوفو، التي نظمت الانتخابات.

وترحب اليابان بحقيقة أن الانتخابات، عموما، أجريت بطريقة حرة ونزيهة، بمشاركة كل الجماعات

العرقية. ونعتقد أن الانتخابات تمثل خطوة هامة تجاه إقامة مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق في كوسوفو. وعلى خلاف انتخابات عام ٢٠٠٠، لم تكن هناك مقاطعة واسعة من الصرب، على الرغم من أن المشاركة المنخفضة بين الصرب ومقاطعة ميتروفيتشا للانتخابات كانتا مخيبتين للآمال. وإننا ندعو جميع الأعضاء المنتخبين في المجالس البلدية إلى العمل معا على إنشاء حكومات ديمقراطية محلية.

وعلى المجتمع الدولي أن يبني على نتيجة الانتخابات البلدية وأن يواصل جهوده الرامية إلى إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في جميع أرجاء كوسوفو. ولهذا الغرض، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقادة المنتخبين أن يتعاونوا جميعا لتحقيق الديمقراطية، كما حثهم الممثل الخاص، مايكل شتاينر، على أن يفعلوا ذلك. وتفكيك الهيكل التنظيمي الموازي في ميتروفيتشا سيكون أساسيا لهذا المسعى.

ثانيا، سيعتمد بناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق على العودة السريعة للاجئين والمشردين داخليا الذين أجبروا على مغادرة المنطقة بسبب الصراع. ومن وجهة النظر هذه، نرحب بإنشاء فرقة عمل معنية بعودة اللاجئين والمشردين داخليا، ونؤيد سياسة البعثة المتمثلة في أن تكون العودة منظمة ومستدامة وقائمة على أساس احترام حقوق جميع الأفراد.

وعلاوة على ذلك، من المهم أيضا أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة لتحقيق المصالحة بين الأعراق. وقد أسهمت حكومتي بحوالي ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمختلف برامج المساعدة على الإعمار في كوسوفو. وفيما بعد، نعتزم التركيز على البرامج التي تيسر بناء الثقة والتعاون بين مختلف الطوائف. وتحديدا، سنتابع إمكانيات الإسهام في السيطرة على الأسلحة الصغيرة ومشاريع تنمية الموارد البشرية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى مسألة بعثات مجلس الأمن. فقد قرر المجلس إرسال بعثة ثالثة إلى كوسوفو.

ويعترف وفدي أنه في حين تستطيع مثل هذه البعثات أن تضطلع بدور هام في تحديد كيفية وجوب انخراط الأمم المتحدة في جهود تسوية صراع إقليمي، من المهم مناقشة تكلفة هذه البعثات ومعايير زمان ومكان إرسالها فضلا عن تكوينها بطريقة شفافة.

سيدي الرئيس،في الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد لكم أن حكومتي ما زالت ملتزمة بتنفيذ عملية السلام في كوسوفو. وهي تفعل ذلك عن قناعة بأن استقرار ورفاهية كوسوفو هما أيضا بالغا الأهمية لمنطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلين في قائمتي.

وبهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.